# مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

## الجلسة 9356

الخميس، 22 حزيران/يونيه 2023، الساعة 10/00

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيد آل نهيان/السيدة الحفيتي | (الإمارات العربية المتحدة) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السيدة إيفستيغنيفا |
| | إكوادور | السيد بيريس لوس |
| | ألبانيا | السيدة دوتلاري |
| | البرازيل | السيد موريتي |
| | سويسرا | السيد هاوري |
| | الصين | السيد جانغ جون |
| | غابون | السيدة نغيما ندونغ |
| | غانا | السيدة أوبونغ – نتيري |
| | فرنسا | السيدة برودهيرست إستيفال |
| | مالطة | السيدة غات |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيدة باربرا وودوارد |
| | موزامبيق | السيد أفونسو |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد دي لورانتس |
| | اليابان | السيد إيشيكاني |

**جدول الأعمال**

الحالة في الصومال

تقرير الأمسن العام عن الحالة في الصومال (S/2023/443)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

*افتُتِحت الجلسة الساعة 10/10.*

**إقرار جدول الأعمال**

*أُقرَّ جدول الأعمال.*

**الحالة في الصومال**

**تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2023/443)**

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بفخامة السيد حسن شيخ محمود، رئيس الصومال، وأطلب من موظف المراسم اصطحابه إلى مقعده على طاولة المجلس.

*اصطحب السيد حسن شيخ محمود، رئيس جمهورية الصومال الاتحادية، إلى مقعد على طاولة المجلس.*

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم: السيدة كاتريونا لينغ، الممثلة الخاصة للأمين العام في الصومال ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال؛ وسعادة السيد محمد الأمين سويف، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال؛ والسيدة سيندي ماكين، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/443، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لينغ.

**السيدة لينغ** (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرني أن أخاطب أعضاء المجلس لأول مرة منذ أن توليت مهامي في الصومال في 5 حزيران/يونيه. ويسرني أن أفعل ذلك إلى جانب رئيس جمهورية الصومال الاتحادية، فخامة السيد حسن شيخ محمود؛ والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد محمد الأمين سويف؛ والمديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، السيدة سيندي ماكين.

يشرفني أن تتاح لي الفرصة للعمل في الصومال وأن أؤكد لأعضاء المجلس التزامي بتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وأنا ممتنة للترحيب الحار الذي حظيت به من قبل حكومة الصومال الفيدرالية والولايات الاتحادية الأعضاء والشعب الصومالي. تقف الأمم المتحدة إلى جانب شعب الصومال وحكومته. والزيارة التي قام بها الأمين العام مؤخرا إلى الصومال تشهد على ذلك الالتزام القوي.

وأنا ممتنة بشكل خاص للشراكة الوثيقة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي. وأشيد بالخدمة المتفانية والتضحية التي تقدمها بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تعازي لشعب وحكومة أوغندا على الجنود الذين فقدوا أرواحهم وجرحوا في الهجوم على القاعدة الأمامية للعمليات التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في بولو مارير، شبيلي السفلى. وبينما أدين ذلك الهجوم الشنيع بأشد العبارات، فإنه تذكير صارخ بالتهديد الحقيقي والمستمر الذي لا تزال حركة الشباب تشكله.

ستتناول إحاطتي اليوم ثمانية مجالات: أولا، آخر المستجدات بشأن أول أسبوعين لي في الصومال؛ ثانيا، آخر المستجدات السياسية؛ ثالثا، آخر المستجدات الأمنية؛ رابعا، آخر المستجدات الإنسانية؛ خامسا، آخر المستجدات بشأن المرأة والسلام والأمن؛ سادسا، ملاحظات بشأن الاستقرار؛ سابعا، الملاحظات المتعلقة بانتقال البعثات، وأخيرا، أولويات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال خلال الأشهر الستة المقبلة.

يلخص البند الأول بإيجاز أول أسبوعين لي في الميدان.

فمنذ وصولي إلى الصومال، البلد الذي خدمت فيه لأول مرة كموظفة شابة في الأمم المتحدة في منتصف تسعينيات القرن العشرين، أتيحت لي الفرصة للقاء الرئيس حسن شيخ محمود ورئيس الوزراء ووزراء آخرين وكبار المسؤولين الحكوميين وزيارة أربع من الولايات

الاتحادية الأعضاء الخمس. وقد التقيت بأعضاء من منظمات المجتمع المدني وعملت مع شركاء دوليين، بمن فيهم سفراء البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي. كما أجريت مكالمة هاتفية مع رئيس صوماليلاند موسى بيهي عبدي.

وفي طريقي إلى نيويورك، توقفت في أديس أبابا، حيث التقيت بمفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن، سعادة السيد بانكول أديوي، ووزير الدولة بوزارة خارجية إثيوبيا، سعادة السفير مسغانو أريغا. وقد أبرزت رحلاتي في جميع أنحاء الصومال بالنسبة لي التقدم الهائل الذي أحرزه البلد في بناء الدولة وبناء السلام. لقد وضع فخامة الرئيس عن حق رؤية طموحة لبلده، وبينما تنتظرنا العديد من التحديات والمخاطر، هناك أيضا العديد من الفرص. وأحث جميع الشركاء الدوليين على الاعتماد على شعب الصومال وتقديم دعم إضافي له.

ويتناول البند الثاني آخر المستجدات بشأن الحالة السياسية.

لقد أحرز الصومال تقدما كبيرا في النهوض بالأولويات الوطنية الرئيسية. وتشمل هذه الأولويات، أولا، تعيين اللجنة المستقلة لمراجعة وتنفيذ الدستور؛ ثانيا، إقرار 11 تشريعا، تم بالفعل التوقيع على 6 منها لتصبح قانونا؛ وثالثا، الانتخابات الناجحة لمجالس المقاطعات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في ولاية بونتلاند.

وأسفر الاجتماعان اللذان عقدهما المجلس الاستشاري الوطني في آذار/مارس وأيار/مايو عن ثلاثة مقترحات تتعلق بالحوكمة: أولا، تنقيح هيكل الأمن الوطني؛ ثانيا، نموذج للفيدرالية المالية؛ وثالثا، نموذج انتخابي. وينص النموذج الانتخابي المقترح على إجراء انتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد على جميع مستويات الحكومة المختلفة. وقد لقي هذا الجانب قبولا حسنا. وتلقت عناصر أخرى من الاقتراح الانتخابي للمجلس الاستشاري الوطني، بما في ذلك التحول إلى نظام رئاسي والانتقال إلى حزبين سياسيين ومواءمة الشروط الانتخابية، ردود فعل أكثر تباينا. ولذلك، أرحب بالتوضيح الذي قدمه فخامة الرئيس بأن المقترحات المقدمة من المجلس الاستشاري الوطني تشكل نقطة انطلاق لمزيد من المشاورات.

ومن هذا المنطلق، أحث الحكومة الاتحادية على وضع خططها لعملية تشاور صارمة وشاملة، بما في ذلك خيارات محددة للتشاور والوضوح بشأن كيفية التوصل إلى اتفاقات قبل تدوين القرارات في القانون أو إدخالها في عملية وضع الدستور. ولا تزال بونتلاند خارج عملية المجلس الاستشاري الوطني، ولكنها أشارت إلى أنها ستتعامل مباشرة مع الحكومة الاتحادية. وأشجع على بدء هذا الحوار على وجه السرعة لضمان أن تكون العملية شاملة على نحو تام.

وأخيرا، وفي إطار آخر المستجدات السياسية، أود أن أعرب عن قلقي البالغ إزاء النزاع الدائر في لاسعانود. وقد أسفر العنف حتى الآن عن وقوع 308 إصابة بين المدنيين، مع مقتل 36 شخصا وإصابة 272 شخصا. وأشيد بالجهود التي تبذلها جميع الأطراف، بل والمجلس للتوصل إلى وقف لإطلاق النار. وعقب البيان الصحفي SC/15313 المؤرخ 7 حزيران/يونيه، فإن المساعي الحميدة لبعثة الأمم المتحدة تحت تصرف جميع الأطراف للمساعدة في الاتفاق على طريق سلمي للمضي قدما. وتحقيقا لهذه الغاية، قمت بإشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين وأجريت أول مكالمة هاتفية لي مع الرئيس بيهي لنقل رسائل بشأن أهمية الحوار ووقف الأعمال العدائية ووصول المساعدات الإنسانية.

ويتناول البند الثالث آخر المستجدات بشأن الحالة الأمني. وقد تركزت عمليات مكافحة حركة الشباب التي تقودها الحكومة الاتحادية إلى حد كبير على منطقة شيبيلي الوسطى وشرق هيران وغالمودوغ. وخلال تلك العمليات، تدهورت حركة الشباب عسكريا وطردت من عدد من المناطق. وهذا إنجاز ملحوظ. لكن حركة الشباب لا تزال تشكل تهديدا كبيرا. ومن المقرر الانتهاء من العمليات المتبقية في إطار المرحلة الأولى الحالية من الهجوم في الأسابيع المقبلة.

وقد بدأت الأعمال التحضيرية للمرحلة الثانية ومن المتوقع أيضا أن تنطلق في الأسابيع المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، من المقرر أيضا أن تبدأ في الأسابيع المقبلة عملية الأسد الأسود، وهي مبادرة يقودها الصوماليون مع دول خط المواجهة. ويهدف ذلك إلى ممارسة ضغط إضافي على حركة الشباب.

وهناك ثلاثة تحديات أمنية أخرى تتعلق بالمرحلة المقبلة من العمليات تستحق الاهتمام.

أولا، ستجري عمليات ضد تجدد الهجمات التي تشنها حركة الشباب مؤخرا من حيث نطاقها ووتيرتها وتوزيعها الجغرافي. وقد تجلت قدرة حركة الشباب ونواياها المستمرة في هجومها على فندق بيرل بيتش في مقديشو في 9 حزيران/يونيه، الذي أسفر عن مقتل تسعة أشخاص، من بينهم عضو واحد من منظومة الأمم المتحدة.

ثانيا، تمثل المرحلة التالية من العمليات، التي تتحرك جنوبا، سياسات واعتبارات عشائرية تنطوي على قدر أكبر من التحديات. وسيكون من الضروري التخطيط للمرحلة التالية بعناية لضمان التكامل التام بين الجهود العسكرية والمدنية، بما في ذلك تحقيق الاستقرار المخطط له.

ثالثا، ستحدث العمليات بالتزامن مع الخفض التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي، مما زاد من الضغط على التخطيط واللوجستيات.

ويغطي البند الرابع آخر المستجدات بشأن الحالة الإنسانية والصلات بالنزاع وتغير المناخ.

وقد أوجدت العملية الحالية ضد حركة الشباب فرصا لوصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين. بيد أن انعدام الأمن أسهم أيضا في تهيئة بيئة عمل صعبة جدا للوكالات الإنسانية. وفي الفترة من يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار، تشرّد نحو 430 000 شخصا في مختلف أنحاء الصومال بسبب النزاع وانعدام الأمن. ويعيش حوالي 580 000 شخص داخل الأراضي التي تسيطر عليها جهات فاعلة مسلحة غير تابعة للدولة، ومعظم المشردين من النساء والأطفال.

لا تزال الحالة الإمنية العامة في الصومال محفوفة بالمخاطر، إذ يحتاج 8,25 ملايين شخص، أي نصف السكان، إلى المساعدات الإنسانية. وفي حين تم تفادي المجاعة بسبب زيادة المساعدة الإنسانية وأنماط هطول الأمطار التي جاءت أفضل مما كان متوقعا، فقد أدت الأمطار أيضا إلى حدوث فيضانات، مما ألحق الضرر بـ 468 000 شخصا على الأقل وأدى إلى تشريد 247 000 آخرين.

ولتلبية الاحتياجات الإنسانية الحرجة، تحتاج خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023 إلى أكثر من 2,6 مليار دولار. وفي منتصف العام، لم يتم تمويل الخطة إلا بنسبة 29,8 في المائة. وأدعو جميع أصدقاء الصومال إلى زيادة التمويل الذي تمس الحاجة إليه على وجه السرعة.

ومن المحزن أن حالات الجفاف والفيضانات أصبحت أكثر تواترا في الصومال بسبب الصدمات المناخية المتكررة. وتتعرض سبل العيش الرعوية التقليدية لضغوط شديدة، ونشهد توسعا حضريا كبيرا نتيجة لذلك، بما في ذلك تزايد عدد الناس الآن في مقديشو بنحو 800 000. وهذا يستدعي حلولا دائمة، بما في ذلك من خلال التخطيط الحضري والاستثمارات في مختلف أشكال سبل كسب العيش. ويحتاج الصومال بشكل عاجل إلى الحصول على تمويل مناخي واسع النطاق من أجل القدرة على الصمود والتكيف، وسيكون ذلك أولوية بالنسبة لي للمضي قدما.

ويتعلق الجزء الخامس من إحاطتي بالمرأة والسلام والأمن. تواصل القيادات النسائية الملهمة في الصومال، عن حق، الدعوة إلى إشراكهن بشكل صحيح في العمليات السياسية وصنع القرار. ولم يتحقق بعد الالتزام الذي قطعه القادة السياسيون في الصومال بتخصيص حصة نسبتها 30 في المائة لتمثيل المرأة في الانتخابات الاتحادية السابقة. وفي انتخابات المقاطعات الأخيرة التي أجريت في بونتلاند، كانت نسبة النساء 17 في المائة فقط من المنتخبين، وهو انخفاض عن 27 في المائة في المرحلة الأولى. ويلزم تقنين مشاركة المرأة وتمثيلها في الأطر القانونية ذات الصلة، بما في ذلك الدستور. وبصفتي أول ممثلة خاصة للأمين العام للصومال، سأضع تلك المسائل في صدارة عملي.

وفيما يتعلق بالجزء السادس من إحاطتي، أود أن أبدي ملاحظات بشأن تحقيق الاستقرار. إن تنفيذ أنشطة تحقيق الاستقرار يتواصل في مناطق تم استردادها من حركة الشباب. ولا يزال التحدي يتمثل في كفالة استدامة تلك المكاسب. وسيتطلب ذلك استمرار الأمن، وتوفير الخدمات الأساسية، والمصالحة، والعمليات السياسية وعمليات بناء الدولة على المدى الطويل. واستجابت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال لطلب حكومة الصومال الاتحادية تكثيف

استجابتنا بشأن تحقيق الاستقرار. وتم إنشاء خلية معنية بتحقيق الاستقرار، والتي ستقدم تقاريرها إلي مباشرة. ويجب أن يقابل طموحنا المشترك بالموارد اللازمة لتقديم الاستجابة اللازمة لتحقيق الاستقرار، ويجب التخطيط للعمليات العسكرية المستقبلية جنبا إلى جنب مع تدخلات تحقيق الاستقرار.

وفيما يتعلق بالجزء السابع من إحاطتي، أود أن أناقش خططنا الانتقالية. لعل المجلس يذكر أن الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال (S/2022/716، المرفق) يوصي بأن تخطط البعثة لعملية انتقال ثلاثية. الأول هو الانتقال الأمني. والثاني هو الخفض التدريجي المحتمل لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وتسليم مهامه الخاصة بدعم البعثة إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. والانتقال الثالث هو تسليم المهام في نهاية المطاف من البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري. وعمليات الانتقال الثلاثة تلك مترابطة، ولا يمكننا اتخاذ قرارات بشأن إحداها دون النظر بعناية في العواقب المترتبة على ذلك بالنسبة الأخرى. لكن العامل المحرك الرئيسي هو الانتقال الأمني.

وكما سنسمع من الرئيس محمود والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، فإن الخفض التدريجي المقرر لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال في حزيران/يونيه وتسليم المهام إلى قوات الأمن الصومالية يمضي قدما. وتقييمي المؤقت للانتقال في المستقبل هو أن تعقيد العملية الانتقالية وقيودها ووتيرتها ينطوي على مخاطر ستكون محفوفة بصعوبات. لقد بدأت بتشكيل خلية انتقالية لكفالة التخطيط المتسق على نطاق البعثة. ويعمل ذلك الفريق الآن بشكل مكثف على الانتقال بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وأود أن أطمئن أعضاء مجلس الأمن بأننا نحدد المسائل التي تحتاج إلى معالجة، ولكن العديد من الحلول ستتطلب مسعى جماعيا.

وفيما يتعلق بالجزء الثامن والأخير من إحاطتي، سأختتم بياني بتسليط الضوء على أهم خمس أولويات لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال خلال الأشهر الستة المقبلة. وستكون أولويتي المطلقة إعداد الأمم المتحدة للعمليات الانتقالية الثلاث المقبلة، مع مراعاة التحديات التي أوجزتها. ثانيا، سأركز على تهيئة هذه البعثة للاضطلاع بدور رائد في توحيد جهود المجتمع الدولي بشأن تحقيق الاستقرار. ثالثا، سأعطي الأولوية لدعم مختلف عناصر عملية بناء الدولة، ولا سيما تلك المتعلقة بعملية الانتخابات، بما يكفل إجراء مشاورات شاملة، بما في ذلك مع بونتلاند. رابعا، سأدعم الجهود الجارية لإنهاء النزاع في لاسعانود سلميا. خامسا، سأدعم حكومة الصومال الاتحادية للوصول إلى نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وما يرتبط بها من تحول من البرامج الإنسانية إلى برامج التنمية القائمة على القدرة على الصمود، بما في ذلك ما يتعلق بالمناخ.

وفي جميع الأولويات، سأشجع المشاركة والتمثيل المناسبين للمرأة. والصومال بحاجة إلى الاستفادة من المواهب الكاملة لجميع سكانه إذا كان يعتزم التصدي للتحديات العديدة المقبلة.

وفي الختام، فإن الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم فخامة الرئيس حسن شيخ محمود في تحقيق رؤيته للصومال كبلد يعيش في سلام مع نفسه ومع العالم. وأشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر مجلس الأمن، على دعمكم المستمر.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة لينغ على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد سويف.

**السيد سويف** (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن اليوم، وأن أشاطركم تحليلي للتطورات السياسية والأمنية الرئيسية في الصومال في الأشهر الأخيرة، في الفترة التي تسبق تجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، التي تنتهي في غضون أيام قليلة.

أود، بادئ ذي بدء، أن أشيد إشادة رسمية بجميع الجنود الذين فقدوا أرواحهم أثناء أداء واجبهم في الصومال. إن الإسهام الذي قدموه لخدمة السلام في البلد من خلال التضحية بحياتهم لن يُنسى أبدا.

(تكلم بالإنكليزية)

يشرفني أيضا أن أتكلم اليوم إلى جانب فخامة الرئيس حسن شيخ محمود. وبالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، أود أن أنوه بقيادته الممتازة في توجيه الصومال نحو السلام والأمن الدائمين.

وأشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وحكومة الصومال الاتحادية والشركاء الدوليين على تعاونهم الجيد في مكافحة الإرهاب ولصالح السلام والمصالحة والاستقرار في الصومال.

لقد تكلمت قبلي صباح اليوم السفيرة كاتريونا لينغ، الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام للصومال ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. ووجودنا المشترك في هذه القاعة هو تذكير بالشراكة الفريدة القائمة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

في 23 أيار/مايو، شكل الصومال معلما هاما في الاحتفال بالذكرى السنوية الأولى لعودة الرئيس حسن شيخ محمود إلى منصبه. واجتمع الصوماليون للاحتفال بهذه المناسبة وتجديد الدعوة إلى السلام والاستقرار والازدهار.

وعندما نفكر في العام الماضي، فمن الواضح أن الاستقرار الذي بدأ يظهر في أيار/مايو الماضي حقق مكاسب كبيرة، وفي كثير من الحالات، تجاوز التوقعات. والتقدم المحرز حتى الآن دليل أيضا على قدرة الشعب الصومالي على الصمود وعلى تصميمه.

ومنذ إحاطتي لمجلس الأمن في شباط/فبراير (انظر S/PV.9267)، واصل الصومال التركيز على بناء توافق في الآراء بشأن المسائل الحاسمة التي يؤمل أن تؤدي إلى تغيير تحويلي في البلد. ويسرني أن أشير إلى أن وسيلة دفع التغيير لا تزال المجلس الاستشاري الوطني. ففي كانون الأول/ديسمبر 2022، وافق المجلس الاستشاري الوطني على نموذج قضائي اتحادي، وهو معلم استراتيجي نحو إنشاء نظام قضائي اتحادي مستقل في الصومال. وفي آذار/مارس، شهدنا اتفاقا تاريخيا بشأن هيكل الأمن الوطني، وفي أيار/مايو، وافق المجلس الاستشاري الوطني على إعادة الصومال إلى انتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد.

وبالاتفاق المتعلق بهيكل الأمن الوطني، نتطلع إلى مزيد من العمل بشأن توسيع نطاقه إلى مستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد وتطوير خطة الاستدامة ويسر التكلفة. وب جهود الصومال الرامية إلى إجراء انتخابات عامة، سيواصل الاتحاد الأفريقي تقديم دعمه المتخصص بينما نعمل بشكل جماعي من أجل مجتمع أكثر شمولا في الصومال.

ومنذ تشكيل الحكومة في آب/أغسطس الماضي، أعجبت بعلاقة العمل التعاونية بين الفرعين التنفيذي والتشريعي. وكلا الفرعين ملتزمان بكفالة حكم الصومال تحت حماية القانون. وفي ذلك السياق، أشيد بالتوقيع على عدة مشاريع قوانين لتصبح قانونا.

كما اتّخذت خطوات مشجعة للإشارة إلى أن استكمال عملية مراجعة الدستور سيتم الانتهاء منها خلال فترة الولاية الحالية للحكومة الاتحادية. وأرحب بالإعلان الأخير الصادر عن الهيئات المكلفة دستوريا بإكمال عملية مراجعة الدستور في غضون 18 شهرا. والنجاح في إنجاز تلك المهمة سيؤثر تأثيرا كبيرا على مستقبل الصومال. وسيتطلب ذلك توافقا وطنيا واسعا في الآراء يجب أن يشمل ممثلين عن المؤسسات السياسية، والشخصيات السياسية، والشيوخ التقليديين، ومنظمات المجتمع المدني، وممثلين عن النساء والشباب، بما في ذلك من بونتلاند.

وبالانتقال إلى الحالة الأمنية، ففي تقييمنا المستمر، لا يزال الأمن مستقرا نسبيا، ولكنه متقلب في جميع قطاعاتنا. وحيث أن حركة الشباب هي التهديد الرئيسي للصومال، وفي الوقت الحاضر، للمنطقة، فقد تحققت نجاحات هامة في الجهود الرامية إلى إضعاف الجماعة الإرهابية. وبفضل قيادة قوات الأمن الصومالية خلال الحملة الحالية، فقد طُردت حركة الشباب من أكثر من 70 موقعا في جميع أنحاء الصومال. واستفادت هذه النتيجة أيضا من الدعم الاستشاري المستمر الذي تقدمه بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال بشأن أهمية الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق

الإنسان فيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة لقوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة وحماية المدنيين.

من الواضح أن الهجوم الذي تقوده قوات الأمن الصومالية، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال والشركاء الدوليين، قد وضع حركة الشباب تحت ضغط عملياتي. ومع ذلك، نحن في بعثة الاتحاد الأفريقي ندرك أن حملتنا ضد حركة الشباب طويلة الأجل، وتتطلب نهجا شاملا. بعض الأيام المقبلة ستشهد نجاحا كبيرا، وأيام أخرى ستشهد فترات من النكسات.

في 26 أيار/مايو، هاجمت حركة الشباب قاعدة عمليات أمامية تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في بولو ماير، مما أسفر عن مقتل أو إصابة عدة جنود. ومنذ وقوع الحادث، استعادت الحركة في عمليات مشتركة مع قوات الأمن الصومالية السيطرة على قاعدة بولو ماریر الأمامية للعمليات. وستكون المرحلة المقبلة من العمليات ضد حركة الشباب كبيرة، حيث تحاول حركة الشباب تعزيز هيكلها الضعيف في القيادة والسيطرة. وأرحب بقرار الحكومة الاتحادية توسيع نطاق تلك الحملة لتشمل دول خط المواجهة، وهي جيبوتي وإثيوبيا وكينيا.

على الرغم من أن غاية العملية عسكرية، ستتضمن خطوطا واضحة لتحقيق الاستقرار في الجهود الرامية إلى ضمان إمكانية ترجمة مكاسبنا العسكرية الحالية إلى نجاح استراتيجي. وتجري حاليا بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال والحكومة الاتحادية مشاورات منتظمة لضمان وجود تنسيق مناسب فيما يتعلق بمشاركة ولايات خط المواجهة في الهجوم المقبل.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لاطلاع المجلس على آخر المستجدات بشأن الجهود التي يبذلها مكتب بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال لتنفيذ عملية الانتقال الأمني. ولدينا الآن قيادة جديدة في جميع عناصر البعثة الثلاثة. وكما ذُكر آنفا، نجحنا في المشاركة في الهجوم الذي تقوده قوات الأمن الصومالية ودعمناه. وفي نيسان/أبريل، قدمنا المعايير الأمنية إلى المجلس، مبرزين تعاوننا الفعال مع الحكومة الاتحادية.

يسرني أن أبلغكم بأنه مع التقدم المطرد في برنامج الحكومة الاتحادية لتكوين القوات، زاد الأفراد النظاميون التابعون للعنصر العسكري لبعثة الاتحاد من أنشطتهم التوجيهية للجيش الوطني الصومالي وقوة الشرطة الصومالية. ولمواصلة ذلك النشاط، نناشد المانحين في بعثة الرصد الآلية مواصلة دعم جهود شرطتنا في تدريب قوة الشرطة الصومالية.

إذ أنتقل إلى الكلام عن جانب رئيسي من جوانب الانتقال الأمني، يمكنني أن أبلغ المجلس بأن تخفيض عدد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال البالغ 2000 جندي، وفقا للقرارين 2628 (2022) و 2670 (2022)، يجري تنفيذه الآن. فقد تم تسليم ميركا أيوب في 18 حزيران/يونيه؛ وزاجي كالي في 20 حزيران/يونيه، بينما سيتم تسليم ميرتكو في 23 حزيران/يونيه؛ وألباو في حزيران/يونيه؛ وكاديل في 27 حزيران/يونيه؛ والجزيرة 1 في 28 حزيران/يونيه؛ وغيريل في 30 حزيران/يونيه.

أرحب أيضا بالشراكة القوية بين الصومال وبعثة الاتحاد في وضع وثيقة مقديشو لتخفيض عدد قوات بعثة الاتحاد في حزيران/يونيه. وقد قبل ذلك الموقف المشترك في مؤتمر قمة البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وجمهورية الصومال الاتحادية، الذي انعقد في كمبالا، بعد مداولات شاملة. ونتيجة لذلك، ما فتئ الإنهاء التدريجي لشهر حزيران/يونيه يتقدم، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وسيفي بالموعد النهائي المحدد له وهو 30 حزيران/يونيه.

وبالانتهاء من المرحلة الأولى، وخاصة الانسحاب المقرر الأسبوع المقبل، يمكن لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال إنشاء قوات رد سريع وقوات متحركة. ونتوقع أيضا نشر عوامل تمكين رئيسية، مثل طائرات الهليكوبتر الهجومية وطائرات الهليكوبتر متعددة الاستخدامات، وقدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع البعيدة المدى. وسيعزز ذلك القدرة التشغيلية للبعثة، مما يمكنها من الاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات التشغيلية لقوات الأمن الصومالية في ساحة المعركة.

في الأشهر الـ 18 المقبلة، يجب أن نتفق بشكل جماعي على الدور الذي ينبغي للاتحاد الاستمرار في القيام به، ويبدأ في الانسحاب والخروج من الصومال في نهاية المطاف. ويجب علينا أيضا أن نتوصل إلى توافق في الآراء بشأن ما ينبغي للصومال أن يحققه بالضبط في الأشهر الـ 18 المقبلة لضمان نجاح عملية انتقال بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال.

ثمة مسألة أخرى تحتاج إلى اهتمامنا، وهي معالجة آثار تغير المناخ. ويساورني القلق بشكل خاص إزاء المعدل المقلق للفيضانات والجفاف. وكما تم إبرازه مؤخرا في تقرير الأمين العام (S/2023/443)، فقد أدت إلى تشريد ما يقرب من 1.4 مليون صومالي، والنساء والأطفال هم الأكثر تضررا. وفي السنوات السابقة، قدمت بعثة الاتحاد بعض الدعم للمشردين، ولا سيما أولئك الموجودين في منطقة عملياتها. ومع التخفيض التدريجي، سيحتاج الصومال إلى دعم إضافي، لا سيما في إيجاد حلول دائمة.

وأود أن أختتم بياني ببعض الملاحظات التي تتعلق بالتجديد المقبل للولاية. أعتقد أن لدينا فرصة لتحسين الولايات السابقة من خلال المواءمة مع الأولويات الأمنية للحكومة. يجب أن ندعم قيادة قوات الأمن الصومالية في السيطرة على المناطق المحررة والاستيلاء على قواعد العمليات الأمامية. وتحتاج تلك القوات إلى موارد لمكافحة حركة الشباب وتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة حديثا. ويستدعي ذلك رفع حظر الأسلحة المفروض على الصومال.

(تكلم بالعربية)

يحتاج الصومال إلى جميع شركائه وأصدقائه لتحويل حلم السلام والاستقرار والأمن إلى حقيقة مستدامة. ولذلك، فإنني أشيد بتصميم الحكومة الصومالية وإرادتها السياسية على حشد جميع القوى النشطة لضمان النجاح الكامل في تنفيذ المرحلة الانتقالية التي ستفتح صفحة جديدة في تاريخ الصومال الحديث. وما زلت مقتنعا بشكل خاص بأن الصومال والشعب الصومالي يمكنهما الاعتماد دائما على سخاء ودعم مجلس الأمن، والمجتمع الدولي بأسره، لبناء حاضر ومستقبل أفضل.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد سويف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ماكين.

**السيدة ماكين** (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي إلى تقديم إحاطة إعلامية أمام مجلس الأمن عن حالة الجوع الطارئة الشديدة التي تتكشف فصولها في الصومال. وهذه هي المرة الأولى التي أمثل فيها أمام المجلس منذ انضمامي إلى برنامج الأغذية العالمي، وأرحب بفرصة الإسهام في عمله الحيوي.

لم أذهب إلى الصومال إلا الشهر الماضي، وشهدت الكيفية التي يتحالف بها الصراع وتغير المناخ لتدمير حياة وسُبل عيش الملايين من الصوماليين. لقد شعرت بالرهبة والحزن بسبب ما شاهدته، أي العنف والخوف والمجاعة التي تمثل الواقع اليومي هناك.

تحدثت مع أمهات في مخيم للنازحين داخليا في دولو. أخبرتني النساء قصصا عن قطعان كاملة من الماشية التي أبيدت جراء الجفاف. يجند الإرهابيون أطفالا لا تتجاوز أعمارهم 11 عاما والمخاطر التي يواجهونها كل يوم وهم يكافحون من أجل البقاء. أخبرتني امرأة التقيت بها، وهي حليمة، أنها فرت على بعد 200 كيلومتر من منزلها مع أسرتها المكونة من 10 أفراد، لحماية أبنائها الصغار. وقالت إن الجماعات المسلحة كانت تأخذ الصبية من عائلاتهم بالقوة للانضمام إلى صفوفها، وتقتل أي شخص يرفض. وبالنسبة لحليمة، كان العنف وعدم الاستقرار أكثر تدميرا من الجفاف الوحشي. قالت لي إنه حتى لو كان لدى المرء كل ما يلزمه، فلا يمكنه أن يعيش في مكان يستبد به الصراع.

إني هنا اليوم لأبلغ المجلس بأن حليمة وأسرتها – والآلاف الذين لا حصر لهم مثلها – بحاجة ماسة إلى المساعدة والأمل. تم انتشال الصومال من هاوية المجاعة في عام 2022 لأن المجتمع الدولي رأى علامات التحذير تومض باللون الأحمر وسارع للاستجابة. وموّل المانحون مساعدة إنسانية غير مسبوقة. ولكننا الآن معرضون لخطر فقدان المكاسب الثمينة التي حققناها منذ تلك الأيام المظلمة في العام الماضي.

لقد دمر العنف وعدم الاستقرار اللذان يخيمان على البلاد الكثير من الهياكل الأساسية اللازمة لدعم إنتاج الأغذية وتوزيعها. إن ما لم يدمره الصراع أتت عليه أزمة المناخ في الصومال، وهي أزمة لم يتسبب بها شعبها، بل تسببت أطول موجة جفاف مسجلة في نفوق ملايين الماشية وتدمير المحاصيل. وقد أفضت تلك الأزمة مؤخرا إلى حدوث فيضانات مفاجئة كارثية في جنوب البلاد.

لا محالة بأن تضطر أعداد هائلة من الناس إلى ترك منازلها وأراضيها بحثا عن الغذاء والأمان. منذ بداية عام 2022، تسبب النزاع في أكثر من مليون حالة نزوح. وقد أدت الكوارث المناخية إلى 2,1 مليون حالة نزوح أخرى على مدى السنوات الثلاث الماضية. وأدى الاضطرار إلى التنقل المستمر إلى معاناة الناس من الفقر والجوع والصدمات. وتظهر أحدث بيانات الأمن الغذائي أن انعدام الأمن الغذائي يتصاعد في جميع أنحاء الصومال، إذ من المتوقع أن يواجه أكثر من 6,6 ملايين شخص – أي ثلث السكان – أزمة أو مستويات أسوأ من الجوع. ويشمل ذلك 000 40 شخص يناضلون من أجل البقاء في ظروف شبيهة بالمجاعة. والأسوأ من ذلك أنه من المتوقع أن يعاني 1,8 مليون طفل من سوء التغذية الحاد.

نحن بحاجة إلى خطة عمل من خمسة محاور لمواجهة حالة الطوارئ الخطيرة والمتنامية في الصومال. أولا، أدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى المساهمة فورا في خطة الاستجابة الإنسانية للصومال، الذي يعاني من نقص خطير في التمويل. إننا في برنامج الأغذية العالمي نضطر إلى تقليص برامجنا للمساعدة المنقذة للحياة في الوقت الذي تشتد فيه الحاجة إليها. فبحلول ديسمبر/كانون الأول 2022، كنا في طور الوصول إلى رقم قياسي في مجال المساعدات الغذائية يبلغ 4,7 ملايين شخص شهريا، وذلك بفضل جهود المانحين لوقف المجاعة. ولكن في نهاية أبريل، اضطررنا إلى تقليص العدد إلى 3 ملايين شخص شهريا. وبدون ضخ مبالغ نقدية بشكل فوري، سنضطر إلى خفض قوائم التوزيع الخاصة بنا مرة أخرى في تموز/يوليه إلى 1,8 مليون شخص فقط شهريا – أي ما يقرب من 3 ملايين من النساء والأطفال والرجال سيحرمون من المساعدة التي هم في أمس الحاجة إليها لمجرد أننا لا نملك المال لإطعامهم. وإذا حصلنا على الأموال التي نحتاجها، فسوف نعكس مسار تلك التخفيضات التي تهدد الحياة ونواصل دعم الملايين الذين يعتمدون على برنامج الأغذية العالمي للبقاء على قيد الحياة.

ثانيا، يجب علينا جميعا أن نعمل معا لضمان وصول المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة إلى شعب الصومال. وهذا يعني ضمان تشغيل العمليات بأقصى قدر من الكفاءة من أجل الحرص على كل دولار من دولارات المانحين إلى أقصى حد ممكن. ويتمتع برنامج الأغذية العالمي بأكبر حضور لأي وكالة تابعة للأمم المتحدة في الصومال، حيث يضم 13 مكتبا في جميع أنحاء البلد. ونعمل بجد مع مانحينا وشركائنا وحكومة الصومال لضمان وصول مساعداتنا إلى من نعلم أنهم في أمس الحاجة إليها.

ثالثا، يجب أن تقترن المساعدة الغذائية باستثمارات لإعادة بناء سبل العيش، وتعزيز القدرة على الصمود، ودعم برامج التكيف مع المناخ. وتلك الحلول التي أثبتت جدواها هي السبيل الوحيد لكسر الحلقة المفرغة للجوع والفقر التي تحكم قبضتها على الكثير من الصوماليين.

رابعا، يجب على مجلس الأمن أن يتصدر الجهود الرامية إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع المجتمعات المحلية الضعيفة في الصومال. وفي كثير من الأحيان، فإن المدنيين الذين يعيشون في الأراضي التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة محرومون من المساعدات الإنسانية، إما بسبب منع وصولها أو لأن سلامة العاملين في مجال المعونة مهددة. ويجب أن ينتهي ذلك. إن أرواحا كثيرة جدا معرضة للخطر.

خامسا وأخيرا، علينا جميعا أن نعمل معا لإيجاد حلول سياسية لتحقيق الاستقرار والسلام في الصومال. فهذا ما يريده شعب الصومال المنهك ويحتاج إليه قبل كل شيء. وبرنامج الأغذية العالمي على استعداد للاضطلاع بدوره كاملا ومساعدة الصومال على إرساء أسس الأمن الغذائي على المدى الطويل ووضع حد لآفة الجوع. يتطلب تحقيق السلام قيادة وإرادة سياسية. ونتطلع إلى أن يتفضل مجلس الأمن بتوفيرهما لحليمة ولجميع أفراد شعب الصومال الآخرين.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ماكين على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لرئيس جمهورية الصومال الاتحادية.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات – الممثل الخاص للأمين العام للصومال، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال، والمديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي – على شرحهم الواسع للمسائل التي تواجه الصومال والحالة الراهنة في البلد.

ويشرفني أن أقف أمام مجلس الأمن اليوم بصفتي رئيسا للصومال، ممثلا آمال الشعب الصومالي وتطلعاته. أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص امتناننا للمجلس على دعمه الثابت للصومال وشراكته الاستراتيجية معه على مر العقود.

هذه لحظة حاسمة في تاريخ بلدنا ونحن نواصل في الوقت نفسه جهود بناء الدولة، ونكافح خطر جماعة الشباب الإرهابية، ونتصدى للتحديات التي تشكلها حالات الجفاف الشديد. وسأقدم في بياني معلومات مستكملة عن التطورات السياسية والأمنية في الصومال، وأدعو إلى الرفع التام لحظر الأسلحة المفروض منذ 31 عاما الذي حد من قدرتنا على حماية مواطنينا وإنفاذ سيادة القانون وتأمين حدودنا. ونسلم بأن هزيمة حركة الشباب تتطلب اتباع نهج متعدد الجوانب يشمل قوات أمن قادرة وفعالة، وعملية شاملة للجميع من أجل بناء الدولة، وقدرة الدولة على توفير الخدمات الحيوية للجمهور. وتعمل حكومتي بدأب على جميع هذه الجبهات لدفع بلدنا نحو تحقيق السلام والازدهار الدائمين.

لنبدأ بالتقدم الذي أحرزناه على جبهة بناء الدولة. كما يعلم أعضاء المجلس، فقد واجه الصومال، لأكثر من عقد من الزمان، تحديات كبيرة في التوصل إلى اتفاقات سياسية رفيعة المستوى بشأن المسائل الحاسمة، مثل طابع العلاقات داخل الدول وكيفية التحول عن الانتخابات غير المباشرة. ومع ذلك، منذ انتخابي في أيار/مايو 2022، عقدنا ستة اجتماعات ناجحة للمجلس الاستشاري الوطني، مما أدى إلى إبرام اتفاقات في إطار توافق آراء مع الولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن توزيع السلطة والنموذج القضائي والنظام الاتحادي المالي وهيكل الأمن الوطني والنموذج الانتخابي للبلد. وتمهد تلك الاتفاقات الطريق لنظام حكم أكثر تمثيلا وشمولا للجميع في الصومال.

وإذ نوجه اهتمامنا إلى الأمن والاستقرار، يسرني أن أبلغ المجلس بأن الجيش الوطني الصومالي، بالشراكة مع المجتمعات المحلية، قد خطا خطوات كبيرة في محاربة حركة الشباب. لقد شهدنا خلال العام الماضي استعادة أكثر من 70 بلدة من قبضة هذه الجماعة الإرهابية، مما أدى إلى فتح طرق النقل الرئيسية بين الشمال والجنوب ومساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الغنية في البلد.

وقد اتخذنا أيضا خطوات مهمة لتشديد أنظمة مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الأنشطة الإرهابية، وإغلاق أكثر من 300 حساب كانت توفر إيرادات غير مشروعة للجماعة الإرهابية. وقد وجهت تلك الجهود، إلى جانب الدعم المقدم لمؤتمرات الزعماء الدينيين الذين يعارضون الاستراتيجية الإيديولوجية لحركة الشباب، ضربة لعملياتها وطعنت في شرعيتها داخل المجتمع.

ومن خلال الجمع بين قدرة هجومنا العسكري على طرد حركة الشباب وتعطيلها والتقدم الكبير في جهود الأمن الحضري من خلال تعزيز المعلومات الاستخباراتية، فإننا نشهد انخفاضا ملحوظا في الهجمات الإرهابية على عاصمتنا، مقديشو، والعديد من المدن الأخرى في جنوب وسط الصومال. واليوم، تشهد عاصمتنا تحولا ملحوظا. إذ يشهد قطاع الإسكان في مقديشو طفرة، وتفتح المؤسسات التجارية أبوابها يوميا في قطاعات منها البيع بالتجزئة والضيافة والرعاية الصحية. وذلك التقدم لا يغرس الأمل في نفوس مواطنينا فحسب، بل يجتذب أيضا الاستثمار ويعزز بيئة مؤاتية للنمو.

وبالإضافة إلى تلك الإنجازات، نفذنا خلال الأشهر الستة الماضية أكثر من 240 نشاطا لتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية المحررة مؤخرا في ولايتي هيرشبيلي وغالمودوغ. بالنسبة للعديد من الأشخاص الذين يعيشون في تلك المدن، كانت حركة الشباب هي السلطة الوحيدة لمدة تصل إلى 15 عاما في الماضي. وفي المرحلة

التالية من برنامجنا لتحقيق الاستقرار سنركز على تكثيف بسط سلطة الدولة على المجتمعات المحلية المحررة مؤخرا والتعاقد الاجتماعي معها من خلال توفير الخدمات الحيوية، مثل مهام الشرطة والخدمات الاجتماعية والإدارة والمصالحة هناك.

واستشرافا للمستقبل، ستشمل المرحلة التالية في كفاحنا ضد الإرهاب "عملية الأسد الأسود"، التي ستكون الهجوم الأكثر أهمية في تاريخ الصومال، وتهدف إلى تحرير جميع الأراضي المتبقية تقريبا التي تسيطر عليها حركة الشباب في جميع أنحاء البلاد. وبدعم من دول خط المواجهة – كينيا وإثيوبيا وجيبوتي – نحن واثقون من أن الحملة ستُضعف حركة الشباب بشكل كبير وستمهد الطريق للسلم والأمن المستدامين. وعلى الرغم من أننا واجهنا انتكاسات طفيفة، بسبب هطول الأمطار ومتطلبات تكوين القوات، إلا أن التخطيط للعمليات جار على قدم وساق. وقد نُشر فريق من خبراء التخطيط والعمليات متعددي الجنسيات في مركز قيادة التنسيق المشترك في مقديشو. وتكتسي هذه العملية أهمية كبيرة في سعينا إلى تحقيق السلم والأمن الدائمين. بالإضافة إلى ذلك، سننشر أفرقة من أجل المراقبة النشطة لعنصر حماية المدنيين في العمليات العسكرية المقبلة، مما يدل على التزامنا بالحد من الضرر الذي يلحق بالمدنيين ودعم حقوق الإنسان طوال فترة الهجوم. إن صمود نجاحنا ضد حركة الشباب يتضح من حقيقة أن العدو لم يسترد شبرا واحدا من الأراضي التي قمنا باستردادها من قواته خلال الشهور العشرة الماضية.

وفيما يتعلق بالتخطيط للعمليات الحالية والمستقبلية، نعمل أيضا في الوقت نفسه على الانسحاب الكامل لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، تمشيا مع القرارين 2628 (2022) و 2670 (2022). ويجري تخطيط وتنفيذ الخفض التدريجي لقوات هذه البعثة بالتنسيق الوثيق مع لجنة تقنية مشتركة بين الصومال والبعثة في البلد. توشك المرحلة الأولى من هذا التخفيض التدريجي على الانتهاء، وتتولى القوات المسلحة الوطنية الصومالية المسؤولية عن أربع قواعد عمليات أمامية، بينما تفكك ثلاث قواعد أخرى. وبمجرد اكتمال المرحلة الأولى سيجرى تقييم مشترك لاستعراض أثر هذا الخفض التدريجي. وسترشدنا الأفكار المكتسبة من التقييم خلال المرحلة الثانية، والتي من المتوقع أن تبدأ في أيلول/سبتمبر. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص امتناني للدعم الرائع الذي تلقاه الصومال من الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. إن المشاركة القيمة لهذه البعثة في دولتنا أتاحت لنا المجال اللازم لاتخاذ خطوات كبيرة في مساعينا لبناء السلام وبناء الدولة على مدى السنوات الـ 15 الماضية. والتضحيات التي قدمها الرجال والنساء الشجعان من البلدان المساهمة بقوات ستظل محفورة إلى الأبد في ذاكرتنا الجماعية في الصومال.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، تمكنا من تجنب المجاعة من خلال شراكتنا المستمرة مع الأمم المتحدة والدعم السخي من الولايات المتحدة والمانحين الآخرين. ومع ذلك، نظل ملتزمين بالحفاظ على استجابة فعالة ومستدامة للجفاف المستمر، مع إعطاء الأولوية لرفاه شعبنا. أنا مدافع قوي عن انتقال حقيقي من المساعدة التقليدية إلى الاستثمار القائم على القدرة على الصمود. وبالاستثمار في المجتمعات الزراعية الرعوية ومعالجة آثار تغير المناخ، من خلال نظم مستجمعات المياه وممارسات الزراعة المتجددة والطرق الفرعية، يمكننا تمكين المجتمعات المعنية من إعالة نفسها اقتصاديا وضمان رفاهها على المدى الطويل.

واسمحوا لي أن أقدم لكم مثالا على الأثر الذي يمكن أن يحدثه هذا الاستثمار. إن إكمال الطريق بين مقديشو وأفغوي البالغ طوله 30 كيلومترا لم يؤد وحده إلى تحسين سبل العيش الاقتصادية للمزارعين في المنطقة فحسب، بل جعل أيضا بعض المواد الغذائية الأساسية في متناول سكان عاصمتنا، مقديشو.

وعلى الجبهة الاقتصادية، نقترب من معلم هام في تحقيق نقطة الإنجاز للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بحلول نهاية هذا العام. فلقد اضطلعنا على مدى العقد الماضي بإصلاحات للاقتصاد الكلي وإصلاحات مالية واسعة النطاق من أجل تهيئة أنفسنا لذلك الإنجاز. وبينما نخطط لتهيئة بيئة ما بعد الانتماء للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإننا نركز على السياسات التي تعزز توليد الإيرادات وتعزز نظمنا للإدارة المالية العامة. علاوة على ذلك، نحن ندرك أن أثمن أصولنا

هو شعبنا. ولذلك نحن ملتزمون بتوسيع نطاق الحصول على التعليم الجيد والخدمات الصحية، وخاصة للنساء والشباب. وبصفتي معلما سابقا فإنني أعرف كيف يمكن للتعليم أن يكسر حلقة الفقر. فلقد نشأت في مجتمع ريفي صغير، وبعد وفاة والدي كافحت والدتي لضمان حصولي على التعليم. لم تكن تستطيع القراءة أو الكتابة. ومع ذلك فقد كانت تراجع واجباتي المدرسية بانتظام للتحقق من وجود أي علامات حمراء في ملاحظات المعلم. وبفضل تصميمها ذلك، اتجهت أنا إلى المساهمة في إنشاء إحدى المؤسسات التعليمية الرائدة في بلدنا. أريد أن يحصل جميع الأطفال الصوماليين على نفس النوع من الفرص في المستقبل. وتحقيقا لتلك الغاية، قامت حكومتي بالفعل بحملة ضخمة لتوظيف المعلمين، وسوف تضيف إلى نظام التعليم خلال فترة ولايتي 10 آلاف معلم جديد – 20 في المائة منهم من النساء. وقد تم بالفعل تعيين 000 3 معلم وهم حاليا يتلقون التدريب. وتم إيفاد هؤلاء المعلمين إلى جميع أنحاء البلاد وتم توزيعهم على نظام التعليم في الولايات الاتحادية الأعضاء.

مع ذلك، وعلى الرغم من تلك الإنجازات الرائعة، فإن رحلتنا نحو صومال ينعم بالسلام والرخاء تواجه عقبة هائلة – وهي حظر الأسلحة المطول المفروض على دولتنا منذ عام 1992، وهو أطول حظر للأسلحة في تاريخ الأمم المتحدة. اسمحوا لي أن أقول بوضوح إن صومال عام 2023 ليس هو صومال عام 1992. ولا بد من النظر في ذلك كما ينبغي. ومن الضروري تسليط الضوء على التحديات التي تشكلها تدابير حظر توريد الأسلحة وعمليات الإخطار لقوات الأمن الصومالية. فلقد أصبح اكتسابها للقدرات الفتاكة اللازمة مهمة شاقة، مما يعوق قدرتها على مكافحة حركة الشباب بفعالية وتحقيق السلم والاستقرار الدائمين في الصومال.

إن حظر الأسلحة لا يخدم بأي حال من الأحوال مصالح الصومال في الأجلين القصير أو الطويل. وبينما نقدر أهمية الجهود الدولية لصون السلم والأمن، نعتقد أن من الأهمية بمكان إعادة تقييم الحالة في ضوء التقدم الذي أحرزناه نحو إنشاء نظام فعال لإدارة الأسلحة والذخائر، مسترشدين في ذلك بالمعايير التي اقترحها الفريق التقني التابع لمكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال، والتي جسدها وأيدها القراران 2607 (2021) و 2662 (2022). وقد نُفذت بفعالية استراتيجية الصومال الوطنية لإدارة الأسلحة والذخائر من خلال خطط عمل قائمة على النتائج. لقد أحرزنا تقدما كبيرا في التسجيل وحفظ السجلات وإدارة المخزونات بفضل إنشاء قاعدة بيانات وطنية شاملة ومركزية لإدارة الأسلحة والذخائر في الصومال اليوم. وعملنا بلا كلل لتعزيز أطرنا القانونية والتنظيمية، بما في ذلك تقديم مشروع قانون للأسلحة النارية لمراقبة حيازة الأسلحة النارية وصنعها وتخزينها واستخدامها في الصومال. وقد خففت تلك المساعي الحاسمة الأهمية إلى حد كبير من المخاطر المرتبطة بالاتجار بالأسلحة والذخائر وحيازتها بصورة غير مشروعة واستخدامها على نحو غير سليم في الصومال. وتشهد تلك المبادرات على التزام حكومتنا الثابت بتحسين أطر إدارة الأسلحة والذخائر بطريقة متسقة وفقا للمعايير الدولية.

وبالنظر إلى تلك التطورات المهمة، أناشد أعضاء المجلس أن يدعموا دعوتنا إلى الرفع الكامل لحظر توريد الأسلحة المفروض على الصومال. فبذلك سيمكنوننا من أن نؤكد سيادتنا ونكافح الإرهاب بفعالية ونبني مستقبلا سلميا ومزدهرا لبلدنا. فخطر الإرهاب في الصومال لا يشكّل تهديدا على الصومال فحسب؛ بل إنه يحدق بالمنطقة والقارة والعالم بأسره. فدعونا نغتنم الفرصة معا لإطلاق العنان لكامل إمكانات الصومال لكي نقيم مجتمعا مزدهرا وشاملا للجميع ونبني عالما يسود فيه السلام والأمن إلى الأبد.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر فخامة الرئيس محمود على بيانه.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزير دولة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

أرحب بداية بفخامة الرئيس حسن شيخ محمود في جلسة اليوم. وأشكر كل من الممثلة الخاصة للأمين العام لينغ والمديرة التنفيذية ماكين والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال سويف على إحاطاتهم التي قدمت رؤى مستنيرة ورفيعة المستوى جسدت طبيعة التحديات المعقدة التي يواجهها الصومال.

وقد ذكّرنا خطاب فخامة الرئيس اليوم أن الصوماليين عازمون على أخذ زمام المبادرة وأن لديهم الرؤية لإيجاد الحلول اللازمة لتخطي هذه التحديات وتمهيد الطريق نحو مستقبل يلبي تطلعاتهم. ونعرب عن دعم دولة الإمارات العربية المتحدة الكامل للصومال من منطلق شراكتنا ودعمنا الطويل الأمد للصومال وشعبه.

وبناءً على ذلك، سأتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولا، من الأهمية بمكان أن ندعم رؤية الصومال الوطنية.

ففي الأشهر الأخيرة، أظهرت حكومة الصومال الاتحادية التزاما ببناء مؤسسات الدولة يجسد استراتيجية تستشرف المستقبل وتبدأ بالتركيز على المصالحة وتحديث النظام الانتخابي. ونشعر بالتفاؤل إزاء الخطوات التي اتخذتها الحكومة الصومالية للتوصل إلى الاتفاقات والحلول التوفيقية المطلوبة بشأن جميع هذه العمليات عبر التفاوض والحوار.

ونشيد على وجه الخصوص بالتركيز على تعزيز التعاون والتواصل بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد من خلال المجلس الاستشاري الوطني. ونرحب أيضا بإجراء مناقشات شاملة للجميع للتوصل إلى اتفاق سياسي حول تقاسم السلطة وغيرها من المسائل العالقة المرتبطة بالنظام الاتحادي في الصومال، لا سيما في سياق عملية استعراض الدستور. فبالتمسك بمبادئ الاحترام المتبادل والحوار والتسوية وإنشاء آليات للمصالحة يمكن بناء صومال يلبي تطلعات كامل شعبه.

ورغم هذه التطورات، يساورنا قلق بالغ إزاء استمرار العنف في لاسعانود، وما خلفه من ضحايا في صفوف المدنيين. وتدعم دولة الإمارات العربية المتحدة بقوة كافة الجهود المبذولة لتهدئة التوترات عبر الحوار. ونشيد بالجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية في ذلك الصدد.

ثانيا، ينبغي إيلاء اهتمام أكبر لدعم جهود مكافحة حركة الشباب.

فجميعنا متفقون اليوم أن الإرهاب الدولي على الأراضي الصومالية يشكّل التحدي الأكبر أمام تحقيق الصومال لتطلعاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتشعر دولة الإمارات ببالغ القلق إزاء تصاعد الهجمات التي تشنها حركة الشباب ضد المدنيين والجهات الفاعلة الأمنية، ومنها تلك التي تستهدف موظفي بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال ومرافقها. فقد تجاوز عدد الحوادث المتصلة بالإرهاب خلال الربع الأول من هذا العام معدل الحوادث الفصلية المسجلة منذ عام 2016.

إن التصدي لحركة الشباب جهد دولي بالفعل. وقد اتخذت الحكومة الصومالية خطوات خلال الأشهر الأخيرة لتقوية مؤسساتها الأمنية وتوجيه رسالة واضحة مفادها أن تفكيك حركة الشباب أولوية. وتتضمن تلك الخطوات التقدم المحرز في تنفيذ حظر الأسلحة المفروض على حركة الشباب وتعزيز نظام إدارة الأسلحة وتبادل المعلومات بشكل منتظم ضمن إطار الفريق العامل المعني بآلية الأسلحة والذخائر. بيد أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ونرى أن أفضل فرصة للنجاح تكمن في تحقيق التوازن بين إحراز تقدم في العمليات الهجومية وإحكام السيطرة على المناطق التي حُررت من قبضة حركة الشباب.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الحصول على دعم المجتمعات المحلية فيما يُحرز تقدم في المواجهات ضد حركة الشباب لمنعها من استغلال أي فراغ أمني. وعلى مجلس الأمن مسؤلية أن يظل منتبها لاحتياجات الصومال خلال هذه المرحلة الحرجة. ويعني هذا التأكد من أن الأدوات التي يستخدمها مناسبة لتحقيق الغرض وأن التدابير المتخذة لكبح الجهات الفاعلة الخبيثة تسعى لمساعدة الدولة ولا تقف عائقا أمام تلبية الاحتياجات الأمنية لشعبها.

ومن المهم كذلك أن تظل مسألة التنسيق بين جميع الأطراف في صلب وصدارة المناقشات الجارية بشأن الانسحاب التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية من الصومال لكفالة اتساق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والشركاء الإقليميون ودول الجوار خلال الفترة الانتقالية.

ثالثا، يجب على المجتمع الدولي أن يرفع مستوى الاستجابات للحالة الإنسانية والتغير المناخي في الصومال.

فقد سمعنا منذ لحظات قليلة تفاصيل الحالة الصعبة التي يعيشها ملايين الصوماليين يوميا. ولهذه الحالة تداعيات إقليمية غير مباشرة، فضلا عن عدم الاستقرار الناجم عن الجفاف الذي يتسبب في نزوح مئات الآلاف من الصوماليين إلى دول الجوار. وكما هو الحال دائما، يشكّل الأطفال والنساء الفئات الأكثر تضررا، وتبلغ نسبتهم 80 في المائة من النازحين. ولهذا تستدعي معالجة الأزمة الإنسانية والمناخية المزدوجة تنسيق المساعدات وتوسيع نطاقها.

وتعمل دولة الإمارات العربية المتحدة مع الحكومة الصومالية وشركائها للمساعدة في التخفيف من الاحتياجات الإنسانية على الأرض. وقد قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الصومال خلال الفترة من عام 2018 إلى عام 2023 مساعدات تبلغ قيمتها 194,6 مليون دولار. وتظل دولة الإمارات شريكا موثوقا به للصومال ونوجه من هنا رسالة دعم قوى له مفادها أننا سنواصل الوقوف إلى جانب الشعب الصومالي في سعيه لتحقيق السلام والازدهار المستدامين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيدة باربرا وودورد** (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود بداية أن أرحب أيضا بالرئيس حسن شيخ محمود في جلستنا اليوم وأشكره على إحاطته الهامة. وأود أن أتوجه بالشكر أيضا إلى الممثلة الخاصة للأمين العام لينغ والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال سويف والمديرة التنفيذية ماكين على إحاطاتهم القيمة.

كما نعلم، يواجه الصومال العديد من التحديات المترابطة. وعليه، فإننا نرحب بالتقدم الذي أحرزه ونشيد به.

وأود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولا، على الجانب الإنساني، نشعر بالارتياح لأن توسيع نطاق العمليات على مستوى المنظومة قد حال دون حدوث مجاعة ولأن سقوط الأمطار قد أنهى الجفاف الذي طال أمده. بيد أن الصدمات المناخية واستمرار النزاع سيتسببان في نزوح الملايين من الأشخاص في مواجهة مستويات من انعدام الأمن الغذائي تبلغ حد الأزمة. ولذلك لا يسعنا أن نتهاون أمام حجم الاحتياجات الإنسانية. فخمسون في المائة من السكان، كما قالت الممثلة الخاصة للأمين العام، في حاجة للمساعدات الإنسانية.

ثانيا، نرحب بالتزام الرئيس محمود بالنهوض بالإصلاحات السياسية وما أحرزه من تقدم في ذلك، وإذا جاز لي القول، إصلاحات التعليم أيضا. وتؤيد المملكة المتحدة جهود بناء الدولة في الصومال، بما في ذلك عملية إرساء الديمقراطية، وتشكّل الانتخابات المحلية الأخيرة في بونتلاند معلما هاما في تلك الرحلة. ومن الضروري إجراء عملية تشاورية شاملة، تتماشى مع المراجعة الدستورية، لكي تنجح تلك الإصلاحات. ونحث جميع الأطراف، بما فيها بونتلاند، على المشاركة البناءة لتحقيق تلك الغاية. كما إن السياسة الشاملة على جميع المستويات ستكون مهمة أيضا في الكفاح ضد حركة الشباب.

وذلك يقودني إلى نقطتي الثالثة، بشأن الأمن ومكافحة الإرهاب. تشيد المملكة المتحدة بالزخم المكتسب من عمليات الصومال ضد حركة الشباب. وكما أوضح الرئيس محمود، فإن التقدم الدائم سيقاس بالقدرة على الاحتفاظ بتلك المناطق المحررة وتحقيق الاستقرار فيها. ولذلك، فإنني أحث الصومال على مواصلة العمل مع الأمم المتحدة والشركاء لتنسيق جهود تحقيق الاستقرار وإعطاء الأولوية للاستثمار في المصالحة كأساس للتقدم الطويل الأجل.

وإلى جانب المكاسب الأمنية التي حققها الصومال بشق الأنفس، واصل الصومال اتخاذ خطوات حاسمة للتحضير لانتقاله الأمني. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم الصومال حتى يتمكن قطاع أمني مستدام وميسور التكلفة وخاضع للمساءلة من تحمل المسؤولية الكاملة عن أمن الصومال إذ تنسحب بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال بحلول نهاية عام 2024. ولمجلس الأمن دور هام يؤديه، وهو دعم بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال في أداء وظائفها

الحيوية والتخطيط لتخفيض استراتيجي وتلبية احتياجات الصومال في الوقت الذي يتسلم فيه البلد المسؤولية. ونرحب بالتزام حكومة الصومال الاتحادية بتعزيز إدارة الأسلحة والذخائر. وقد أوصى الخبراء التقنيون بالمعايير الواردة في القرار 2662 (2022) لمنع وصول الأسلحة إلى حركة الشباب. ونحث جميع الشركاء على مشاركتنا في دعم الصومال لإحراز المزيد من التقدم في تحقيق تلك المعايير بغية التمكين من رفع تحديد الأسلحة المفروض على الحكومة.

وندعم جهود الرئيس محمود الرامية إلى إضعاف حركة الشباب عسكريا وماليا وأيديولوجيا. وستواصل المملكة المتحدة، من خلال المجلس وبوصفها شريكة وصديقة ملتزمة منذ أمد بعيد للصومال، الوقوف إلى جانب الصومال في رحلته نحو السلام والازدهار.

**السيدة إفستينيفا** (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نرحب بمشاركة الرئيس حسن شيخ محمود في جلسة اليوم ونشكره على بيانه أمام المجلس في هذا الوقت الحاسم الأهمية لبلده، الصومال. ونود أن نشكر السيدة كاتريونا لينغ، الممثلة الخاصة للأمين العام في الصومال ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والسيد محمد الأمين سويف، رئيس بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، على معلوماتهما عن التطورات في البلد. كما نشكر السيدة سيندي ماكين، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، على إحاطتها.

تؤيد روسيا جهود الصومال في مكافحة التطرف وفي مجالي بناء الدولة والمصالحة الوطنية تأييدا تاما. لقد كان هناك زخم إيجابي في تلك العمليات في الأشهر القليلة الماضية. وظل المجلس الاستشاري الوطني يجتمع بانتظام. وتمكنت الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد في الصومال من التوصل إلى اتفاق لتقاسم السلطة العام الماضي. وفي هذا العام، تم التوصل إلى تفاهمات هامة بشأن السياسة المالية الاتحادية والنموذج الانتخابي المستقبلي وعملية مراجعة الدستور. ويجري حاليا تعزيز قوات الأمن الوطنية. ونأمل أن يواصل جميع المشاركين في العملية السياسية الصومالية، بما في ذلك قيادة ولايتي بونتلاند وصوماليلاند، العمل معا لوضع نموذج مستدام لنظام اتحادي في البلد. وفي الوقت نفسه، نؤيد بلا كلل ضرورة ضمان السلامة الإقليمية للصومال ووحدته.

ونشير إلى أن الحالة الإنسانية في جميع أنحاء البلد لا تزال هشة. وعلى الرغم من الحيلولة دون المجاعة، لا تزال أعداد المحتاجين مرتفعة للغاية.

والحالة الأمنية تبعث على القلق العميق. فلا تزال جماعة الشباب المتطرفة تتمتع بنفوذ كبير في البلد، وتشن غارات منتظمة في العاصمة وعلى أطرافها، وتواصل قصف مطار مقديشو. فوفقا لتقرير الأمين العام (S/2023/443)، تجاوز عدد الهجمات بالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع في الربع الأول من هذا العام إحصاءات السنوات الأخيرة. إننا ندين بشدة جميع الهجمات الإرهابية ونشيد بحفظة السلام الأفارقة والجيش الوطني الصومالي، بمن فيهم الذين ضحوا بأرواحهم أثناء أداء واجبهم. ونعرب عن تعازينا لأوغندا فيما يتعلق بالهجوم المميت الذي شنته حركة الشباب في 26 أيار/مايو على قاعدة أمامية للعمليات تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال في منطقة شبيلي السفلى في الصومال. غير أننا نلاحظ أن العمليات الهجومية للجيش الوطني الصومالي مكنت من دحر مواقع المتطرفين في غالمودوغ وهيرشبيلي. كما يسرت السلطات الاتحادية التوصل إلى تسوية للحالة في الولاية الجنوبية الغربية. ونرحب بإطلاق جيران الصومال مبادرة إقليمية تهدف إلى مكافحة حركة الشباب.

وكان الوضع في لاسكانود نقطة اشتعال أخرى في الأشهر الأخيرة. إننا نؤيد جهود الوساطة التي تبذلها الحكومة الاتحادية وشيوخ العشائر وإثيوبيا بهدف حل ذلك النزاع المسلح. ونعتقد أنه وفقا للقرار 2592 (2021)، تتمتع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بالولاية اللازمة لتنسيق ودعم جهود المصالحة بين العشائر. ونأمل أن تحل الحالة بسرعة.

وتظل البعثة تشكل رادعا حاسما للأنشطة المتطرفة وغيرها من الأنشطة غير القانونية في الصومال. ونعتقد أن من المهم أن تستند القرارات المتعلقة ببعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال إلى

الحالة الأمنية الفعلية على الأرض وأن تأخذ في الاعتبار أولويات الحكومة الاتحادية والولايات الأخرى في المنطقة. ونعتقد أن التخفيض التدريجي للبعثة ينبغي أن يتم وفقا للخطة التي اعتمدها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وحكومة الصومال الاتحادية، وعلى أساس قدرة واستعداد القوات المسلحة الصومالية على ضمان أمن البلد وشعبه بصورة مستقلة. ونشيد بأنشطة مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال، الذي ما فتئ يقدم دعما ماديا وتقنيا ولوجستيا كبيرا إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والجيش الوطني الصومالي.

ونرى أن الأولوية الحالية ينبغي أن تتمثل في تركيز جهود المجتمع الدولي على زيادة فعالية الهيئات الاتحادية لإنفاذ القانون في الصومال حتى تتمكن السلطات الوطنية من الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن صون الأمن في جميع أنحاء أراضي الصومال الإقليمية بحلول الوقت الذي تنسحب فيه بعثة الاتحاد الأفريقي من الصومال. وندعو إلى أن تكون تلك الاعتبارات في طليعة توجيه قراراتنا ونحن نقترب من تجديد ولايتي بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال في نهاية الشهر.

**السيد جانغ جون** (الصين) (*تكلم بالصينية*): في البداية، أرحب بالرئيس حسن شيخ محمود في جلسة اليوم. إن مشاركته ستساعد مجلس الأمن على اكتساب معرفة أفضل بالحقائق في الصومال وشواغله بغية إعطاء البلد دعما أكثر توجيها نحو الأهداف في جهوده الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتنمية والأمن. كما أرحب بالإحاطة الأولى التي قدمتها إلى المجلس السيدة لينغ، الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام. وقد استمعت باهتمام إلى الإحاطتين اللتين قدمهما السيد سويف، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي ماكين.

وإذ يواصل الصومال إحراز تقدم هام في عمليته السياسية وانتقاله الأمني وإعادة بنائه الوطني، من بين أمور أخرى، فإنه لا يزال يواجه تحديات كبيرة. وعندما زار الأمين العام غوتيريش الصومال في نيسان/أبريل، دعا الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى الوقوف إلى جانب البلد. وفي ضوء تقرير الأمين العام (S/2023/443)، أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، يجب علينا أن نواصل دفع العملية السياسية في الصومال قدما. وقد ترأس الرئيس محمود مؤخرا اجتماعات متعددة في المجلس الاستشاري الوطني وناقش بنشاط مسائل رئيسية مع الدول الأعضاء الفيدرالية فيما يتعلق بالنظام الفيدرالي وهيكل الأمن القومي، من بين أمور أخرى. وتدعو الصين حكومة الصومال الاتحادية إلى تعزيز الثقة المتبادلة من خلال الحوار مع الدول الأعضاء الاتحادية من أجل إيجاد حلول للسلام والاستقرار الدائمين في البلاد.

ويجب على المجتمع الدولي أن يحترم سيادة الصومال وسلامته الإقليمية، وأن يدعم المبدأ الذي يقوده الصوماليون ويملكونه، وأن يقدم الدعم البناء. ونحن نرفض أي أعمال تقوض سيادة الصومال وسلامته الإقليمية وتؤدي إلى الانقسام في البلد. وفي لاسعانود، لا تزال الاشتباكات تندلع بين قوات الأمن في صوماليلاند والميليشيات المحلية. ونحث أطراف النزاع على وقف الأعمال العدائية فورا، وسحب قواتها، والدخول في حوار، وتوفير الحماية الفعالة لأمن الأهالي.

ثانيا، يجب التعجيل بعملية الانتقال الأمني. ولا يزال التهديد الإرهابي الذي تشكله حركة الشباب أبعد ما يكون عن القضاء عليه. وتدين الصين بشدة الهجمات التي شنتها حركة الشباب مؤخرا على فندق بيرل بيتش في مقديشو ومخيم بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال، في جملة أمور، وتقدم تعازيها لحفظة السلام الذين قتلوا في الهجمات، بمن فيهم حفظة السلام من أوغندا.

وفي الوقت الحاضر، تمر عملية الانتقال الأمني في الصومال بمرحلة حاسمة. وينبغي للحكومة الصومالية أن تعجل ببناء قدرات قواتها الأمنية وأن تعزز قدراتها المستقلة في مجال مكافحة الإرهاب. وترحب الصين بمبادرة دول خط المواجهة التي تم التوصل إليها بين الصومال وجيبوتي وإثيوبيا وكينيا، وبتعميق التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب من أجل حماية الأمن المشترك. وفي ضوء تطورات الحالة،

ينبغي لمجلس الأمن أن يستعرض ويعدل تدابير حظر الأسلحة المفروضة على الصومال وأن يدعم البلد في تعزيز قدراته الدفاعية.

وتقدر الصين الإسهامات الكبيرة التي قدمتها بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال من أجل أمنه واستقراره. ويناقش مجلس الأمن مسألة انتقال البعثة هذه. ويحدونا الأمل في أن تعزز الحكومة الصومالية التنسيق والتعاون مع البعثة وأن تمضي قدما باطراد في خطة الإنهاء التدريجي للبعثة وأن تكفل التسليم المطرد والمنظم للمسؤوليات الأمنية. وريثما يتم سحب البعثة، ينبغي للاتحاد الأوروبي وغيره من المساهمين الماليين ذوي الصلة أن يقدموا لها دعما تمويليا كافيا ومستداما ويمكن التنبؤ به.

ثالثا، ينبغي لنا أن نعزز التنمية وتحقيق السلام الدائم. وخلال زيارته للصومال، وجه الأمين العام غوتيريش نداء لتقديم المساعدة للصومال لتعزيز المرونة الاجتماعية وتعزيز الأمن والاستقرار أثناء قيامه بعمليات مكافحة الإرهاب. وفي المناطق التي تم استردادها في العمليات العسكرية، ينبغي للحكومة الصومالية أن تلبي الاحتياجات الأساسية للأهالي، وأن تعزز شعورا أقوى بالانتماء الوطني، وأن تحافظ على الاستقرار الدائم.

وفي الوقت الحاضر، فإن الوضع الإنساني في الصومال قاتم، حيث أن نصف السكان في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية، ويواجه 6,6 مليون شخص شبح انعدام الأمن الغذائي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد المساعدة الإنسانية وأن يكفل صرف التمويل الإنساني في الوقت المناسب. وينبغي للصومال أيضا تحسين وصول المساعدات الإنسانية ودعم العمليات الإنسانية الدولية. وينبغي للممثلة الخاصة لينغ أن تضطلع بدور تنسيقي، وأن تعبئ الموارد الدولية، وأن تهيئ الظروف المؤاتية لتنمية الصومال واستقراره.

وينبغي أن يكون مستقبل الصومال في أيدي الشعب الصومالي. والصين، بوصفها صديقا حميما وشريكا جيدا للصومال، ما فتئت تدعم الصومال بقوة في جهوده الرامية إلى تحقيق السلام والتنمية الدائمين والتعمير الوطني، وتحسين قدرته على مكافحة الإرهاب والحفاظ على الاستقرار. ومنذ العام الماضي، قدمنا دفعتين من المعونة الغذائية الطارئة، وشاركنا في تعاون عملي في مجالات مثل الزراعة والتعليم ومصائد الأسماك، في جملة أمور، وأسهمنا في تعمير الصومال. والصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لزيادة الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الصومال.

**السيد أفونسو** (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غابون وغانا وموزامبيق.

نشيد إشادة كبيرة بالإمارات العربية المتحدة على ريادتها بعقد جلسة الإحاطة الهامة هذه اليوم بشأن الصومال، البلد الشقيق.

ونود التنويه، أولا وقبل كل شيء، بوجود فخامة السيد حسن شيخ محمود، رئيس جمهورية الصومال الاتحادية، في هذه القاعة. ونرحب بمشاركته في جلسة اليوم ونعلق أهمية كبيرة على الإحاطة الإعلامية التي قدمها من فوره.

وترحب مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة بتعيين السيدة كاتريونا لينغ ممثلة خاصة للأمين العام ورئيسة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. ونحن واثقون من أن السيدة لينغ ستبني على العمل الجدير بالثناء الذي قام به سلفها، السيد جيمس سوان، وستنفذ بفعالية ولايتها كرئيسة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال.

ونشكر الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال، سعادة السفير محمد الأمين سويف، والمديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، السيدة سيندي ماكين، على إحاطتيهما الإعلاميتين المتعمقتين والزاخرتين بالمعلومات.

ونشيد بحكومة الصومال تحت القيادة المقتدرة للرئيس حسن شيخ محمود على الجهود المستمرة لمكافحة حركة الشباب واستعادة السلام والاستقرار في جميع أنحاء البلد. ويشهد النجاح الذي تحقق حتى الآن في مكافحة الجماعة الإرهابية على التزام الحكومة الصومالية بكفالة سلامة وأمن مواطنيها.

ولا تزال مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن تشعر بقلق عميق لأن مقاتلي حركة الشباب ما زالوا يشكلون تهديدا كبيرا للأبرياء والبنية التحتية الحيوية والممتلكات في الصومال والبلدان المجاورة. وتدين غابون وغانا وموزمبيق بأشد العبارات الهجمات المتكررة التي تشنها حركة الشباب ضد السكان المدنيين والجهات الفاعلة الإنسانية وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وقوات الحكومة الاتحادية.

ويعد الهجوم الذي شنته حركة الشباب مؤخرا على فندق بيرل بيتش في مقديشو بمثابة تذكرة واقعية بقدرتها على الإفلات من أفراد الأمن وتنفيذ هجمات مميتة. ونحث حكومة الصومال بقوة، بدعم من المجتمع الدولي، على أن تكثف جهودها لمكافحة ذلك التهديد وزيادة تعزيز قدرة قواتها الأمنية على منع الهجمات من هذا القبيل. ونحث المجلس والمجتمع الدولي على مواصلة دعم الصومال لضمان قدرة حكومته على مكافحة خطر الإرهاب داخل حدودها بفعالية وتعزيز السلام والأمن والاستقرار والتنمية في البلد.

ونرى أنه يجب أن تكون ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال التي يجري التفاوض بشأنها حاليا واضحة وواقعية ومصممة وفقا لاحتياجات الصومال الأمنية، مما سيمكن البعثة من العمل مع الصومال لكفالة تحقيق السلام والأمن في البلد. كما يساورنا القلق إزاء تجدد النزاع في لاس أنود، ولا سيما في منطقة سول، حيث أسفرت الاشتباكات العنيفة بين قوات صوماليلاند وميليشيا عشيرة دولباهانتي المحلية عن خسائر كبيرة علاوة على تدمير البنية التحتية وتشريد المدنيين. وبالتالي نرحب بالتقدم المحرز نحو تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر المصالحة المعقود في الولاية الجنوبية الغربية. ونحث جميع الأطراف على مواصلة العمل لأجل التنفيذ الكامل لأحكام الاتفاق باعتباره وسيلة لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. ومن الضروري أيضا الحفاظ على الحيز الديمقراطي وحرية التعبير والانفتاح وإحراز التقدم المطلوب لأجل ضمان تمكين شعب الصومال من العيش في سلام.

وفيما يتعلق بانسحاب البعثة الانتقالية لا تزال الحالة الأمنية الراهنة في البلد تبعث على القلق الشديد. عليه ينبغي تخفيض عدد قوات البعثة بطريقة منسقة استنادا إلى تكوين قوات الأمن الصومالية للقوة تجنبا لنشوء تحديات أمنية جديدة.

في ذلك السياق، تؤيد مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن تأييدا تاما نداءات الحكومة الصومالية بالرفع الكامل لحظر الأسلحة. فمن الأهمية بمكان أن يتمكن الصومال من تكوين جيش قوي لتولي مسؤولياته الأمنية، الأمر لا يمكن تحقيقه إلا برفع الحظر المفروض على الأسلحة، كما قال رئيس الصومال في وقت سابق. ويجب عدم حرمان الشعب الصومالي والحكومة الصومالية من حقهما السيادي في الدفاع عن النفس ضد الهجمات الإرهابية. ونحث المجلس على الاستجابة للنداءات المتكررة ودعم التدابير التي اتخذها الرئيس حسن شيخ محمود وحكومته لتحرير الأراضي وضمان سلامة الشعب الصومالي وأمنه. ونرحب بنبأ الانتهاء من إنشاء مرفق لتخزين الذخيرة في الجزيرة بمقديشو بوصفه خطوة كبرى إلى الأمام في الجهود المبذولة لتحسين إدارة الدفاع عن النفس في الصومال.

كما نشيد بحكومة الصومال الاتحادية على جهودها الدؤوبة للنهوض بأولوياتها الوطنية، خاصة فيما يتعلق بعملية بناء الدولة من خلال الحوار السياسي كما تدل على ذلك الاجتماعات المثمرة للمجلس الاستشاري الوطني. وتشمل الإنجازات التي تحققت في مجال بناء الدولة الاتفاق على نموذج لنظام الاتحادي المالي وإدخال تعديلات على هيكل الأمن الوطني فضلا عن الاتفاق الذي يحدد نموذجا انتخابيا قائما على أساس صوت واحد للشخص الواحد. فتلك إنجازات هامة في رأينا. وعلى نفس المنوال، من المشجع أن نلاحظ استمرار المساعي لمواصلة الحوار بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء. وقد تجلى الالتزام بإيجاد حل سلمي ومفيد للطرفين للنزاع الذي طال أمده في اختيار السيد عبد الكريم حسين جوليد والسيدة إدنا إدنه آدن مبعوثين خاصين للمفاوضات. إن استقرار المنطقة وتنميتها يعتمدان على هذه الجهود الرامية إلى حل النزاع سلميا.

بيد أننا نلاحظ للأسف عدم مشاركة سلطات بونتلاند في اجتماعات المجلس الاستشاري الوطني. ونشجع الرئيس حسن شيخ

محمود على مواصلة جهوده للمصالحة لإعادة بونتلاند إلى طاولة المفاوضات. ونحث سلطات بونتلاند على إعطاء الأولوية لمصالح الصومال. إن من الضروري أن يشارك جميع أصحاب المصلحة بصورة بناءة وأن يعملوا معا لأجل بناء صومال سلمي وناجح.

وبالمثل يظل تصميم الصومال وصموده في مواجهة التحديات خلال سعيه إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية مصدرا للإلهام. حيث سُنّت تشريعات رئيسية وأحرز نموذج الاتحاد المالي تقدما، الأمر وضع الصومال على مسار الوفاء بالموعد المحدد لاستكمال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بحلول أواخر عام 2023. وبالرغم من ذلك الإنجاز، فإن الأثر الضار لتغير المناخ على النشاط الاقتصادي وانخفاض مستوى تعبئة الإيرادات المحلية ليسا سوى عقبتين من العقبات العديدة المتبقية التي يجب على البلد التغلب عليها. في ذلك الصدد، نشجع الصومال على مواصلة المضي قدما في مسار النمو الاقتصادي والتنمية، مع التركيز على اتخاذ خطوات لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي وزيادة تعبئة الإيرادات المحلية. بالإضافة إلى ذلك، نحث المجتمع الدولي على مواصلة دعمه لبرامج التنمية الاقتصادية العديدة في الصومال. ويمكن تحقيق ذلك الهدف بزيادة التمويل والمساعدة التقنية ومبادرات بناء القدرات والمشاريع ذات الأثر السريع. فبمساعدة الصومال في جهوده الرامية إلى تعزيز اقتصاده سيسهم المجتمع الدولي في تحقيق السلام والرخاء في البلد.

ولا يزال ملايين الصوماليين يتأثرون بالجفاف والنزاع والفيضانات بالرغم من الجهود الإنسانية المكثفة. وبينما تحقق بعض النجاح في تخفيف معاناة السكان لا تزال هناك مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والأمراض، حيث تشير تقديرات دوائر العمل الإنساني أن هناك أكثر من 7.6 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة في البلد، ولكنها لم تتمكن من تمويل سوى 28 في المائة من خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023. وبغية المساعدة في إنعاش الصومال يجب على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية الطويلة الأجل على نحوا يراعي تغير المناخ. ونحثّ على مواصلة التعاون الحيوي بين حكومة الصومال والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، وهو أمر ضروري لتخفيف المخاطر وتخفيف المعاناة.

وتود الدول الأفريقية الثلاث أن تعرب عن امتنانها لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال لدعمها للحكومة الصومالية في سعيها لتحقيق السلام والأمن، على الرغم من الصعوبات التي تواجه البعثة من حيث التمويل واللوجستيات.

وتشجع غابون وغانا وموزامبيق بقوة المجتمع الدولي بأسره ومجلس الأمن بصفة خاصة على تقديم المساعدة إلى البعثة وقوات الأمن الصومالية، بما في ذلك من خلال الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة، لتمكينها من الوفاء بمسؤولياتها بفعالية.

وتعرب الدول الأفريقية الثلاث عن امتنانها لجميع أولئك الذين يساهمون في جهود تحقيق الاستقرار في الصومال. ونحثهم على مواصلة دعمهم للبلد وشعبه. ويمكننا، معاً، إنهاء حكم حركة الشباب الإرهابي في الصومال واستهلال فترة من السلام والرخاء للصومال وشعبه.

وتؤكد غابون وغانا وموزامبيق من جديد تضامنها مع شعب وحكومة الصومال والتزامها بالدفاع عن استقلال ذلك البلد وسلامته الإقليمية وسيادته. والدول الثلاث جاهزة لمرافقة الصومال في تلك الرحلة.

**السيد موريتي** (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب ترحيباً حاراً، شأني شأن الوفود الأخرى، بفخامة الرئيس حسن شيخ محمود. وأشكر الممثلة الخاصة لينغ والممثل الخاص الأمين سويف والمديرة التنفيذية ماكين على إحاطاتهم القيمة.

ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي تقوم به حكومة الصومال الاتحادية من أجل النهوض بالأولويات الوطنية الرئيسية، بما في ذلك تعزيز الحوار مع الولايات الأعضاء في الاتحاد. إن الوحدة السياسية والتعاون الفعال لصالح الشعب الصومالي أمران حاسمان لتعزيز بناء الدولة والسلام والتنمية المستدامة.

ونشيد بجهود الصومال للنهوض بتنفيذ هيكله الأمني الوطني بالتوازي مع المراحل الجارية للخفض التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. ويمثل التسليم الملائم للمهام الأمنية تحدياً رئيسياً يجب على مجلس الأمن وجميع الأطراف ذات الصلة أن تساعد الصومال على تجاوزه بطريقة مستدامة.

وكما أبرز الأمين العام في تقريره الأخير (S/2023/443)، يظلّ التعاون الإقليمي ضرورياً لمعالجة الشواغل الأمنية الإقليمية. ونشيد بالجهود المبذولة لإنشاء مبادرة دول خط المواجهة. ونرحب بالالتزام الذي تتشاطره جيبوتي وإثيوبيا وكينيا والصومال بتوسيع نطاق العمليات ضد حركة الشباب، في امتثال كامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والتنسيق الكامل للإجراءات الرامية إلى تعزيز المكاسب الأمنية.

وتكرر البرازيل الإعراب عن تقديرها للعمل الشجاع الذي يقوم به أفراد البعثة وقوات الأمن الصومالية دعماً للسلام والأمن في البلد. وبينما نشيد بالمكاسب التي حققوها في الحرب ضد حركة الشباب، فإن الزيادة في الحوادث المتصلة بالإرهاب لا تبعث إلا على الجزع، خاصة مع تزايد استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وفي ذلك الصدد، ننوّه بالعمل الذي تقوم به دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في تقديم خدمات التخفيف من ذلك الخطر. ومرة أخرى ندين بأشد العبارات الهجوم المروع على القاعدة الأمامية لعمليات البعثة التي كانت القوات الأوغندية تعمل بها في شبيلي السفلى. ونتقدم بتعازينا لأسر الضحايا.

وتتشاطر البرازيل مع أعضاء المجلس الآخرين قلقهم البالغ إزاء العنف في لاسعانود. ونؤكد من جديد احترامنا الكامل لسيادة جمهورية الصومال الاتحادية وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ووحدتها، وندعو جميع الأطراف إلى التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار على وجه السرعة.

ونؤيد الجهود الإضافية التي تبذلها البعثة في إطار ولايتها لتعزيز الحوار الشامل، وتعزيز الحل السلمي للنزاعات، والتواصل مع جميع أطراف النزاع.

ونشيد بالعمل الحيوي الذي يضطلع به برنامج الأغذية العالمي والوكالات الإنسانية في الصومال. وفي الوقت نفسه، وكما أشارت المديرة التنفيذية، لا تزال الحالة الإنسانية في أزمة حادة. وهناك جزء كبير من السكان على شفا المجاعة، والحياة بالنسبة للكثيرين هي صراع يومي لمجرد تناول الطعام. ويكتسي التمويل الإضافي والمرن للأمن الغذائي بالغ الأهمية لمنع نشوب النزاعات.

وندعو الصومال إلى مضاعفة جهوده لتعزيز الحكم الرشيد ورعاية المصالحة المجتمعية وتوفير الخدمات الأساسية في المناطق المتضررة بشدة من انعدام الأمن الغذائي. وإذا اقترنت تلك الموارد بزيادة المساعدة الإنسانية، فإنها ستكون حاسمة لتوطيد المكاسب الأمنية.

وفي الختام، تكرر البرازيل تأكيد دعمها المستمر للصومال وتشدد على أهمية التنفيذ الكامل لولايات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال.

**السيدة داوتلاري** (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي تقدم فيها السيدة لينغ إحاطة للمجلس، أود أن أهنئها على توليها مهامها بوصفها الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام في الصومال ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وأتمنى لها كل التوفيق. ويمكنها التعويل على دعمنا. كما أشكر الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال، السيد محمد الأمين سويف، والمديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، السيدة سيندي ماكين، على إحاطتيهما. وترحّب ألبانيا برئيس الصومال، فخامة السيد حسن شيخ محمود، في هذه الجلسة.

ونرحّب بالجهود التي بذلها الصومال للنهوض بتنفيذ أولوياته الوطنية الرئيسية منذ تولي الرئيس محمود منصبه في العام الماضي. ومن الناحية السياسية، وعلى الرغم من التعاون المحدود بين بونتلاند والحكومة الاتحادية، يشجعنا التواصل بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء مما يؤدي، في جملة أمور، إلى إنشاء هيئة الإيرادات الوطنية ووكالة التخطيط والتخصيص.

وبالإضافة إلى ذلك، كان قرار اعتماد نموذج انتخابي قائم أساس صوت واحد للشخص الواحد في الصومال والانتخابات التاريخية التي أجريت في 25 أيار/مايو في بونتلاند معلماً ديمقراطياً، مما سمح بإسماع صوت مواطنيها. وينبغي أن يتبع هذا التقدم عملية مراجعة للدستور تكون أكثر استيعاباً للنساء والشباب والفئات المهمشة وتوسّع حيزها المدني وتحميه بصورة أكبر.

وبالانتقال الآن إلى الوضع الأمني، فإن القتال ضد حركة الشباب كان ملحوظاً من حيث تحرير الأراضي واستهداف مواردها المالية. ومن هذا المنطلق، فإن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الصومال وجيرانه لإنشاء مبادرة دول خط المواجهة يمكن أن يكون حاسماً للمضي قدماً في تلك المعركة بينما يستمر الانتقال الأمني. بيد أنه ينبغي للمجتمع الدولي ألا يدخر جهداً في مساعدة الصومال بالخدمات في المناطق المحررة.

ولا تزال حركة الشباب تشكل تهديداً لأمن البلد. وتدين ألبانيا بأشد العبارات الهجوم الإرهابي على قاعدة بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال في 26 أيار/مايو. ونعرب عن تعازينا لأسر الضحايا ولشعب أوغندا وحكومتها. ونشيد بقوات البعثة التي تواصل الخدمة والإسهام في إحلال السلام في الصومال. ونقرّ أيضاً بالتقدم الذي أحرزه الصومال في الاضطلاع بالمسؤوليات الأمنية وتكوين القوات، فضلاً عن جهوده الإيجابية في تعزيز قدرته على إدارة الأسلحة والذخائر، ويلزم مواصلة تلك الجهود.

ويساور وفد بلدي القلق أيضا إزاء النزاع في لاسعانود. ونشجع الحكومة على مواصلة جهودها الرامية إلى تخفيف حدة التصعيد بالتنسيق مع الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين، وندعو أطراف النزاع للتوصل إلى وقف لإطلاق النار لوضع حد للعواقب الإنسانية الكارثية وتدمير البنية التحتية وتشريد المدنيين.

وهذا يقودني إلى آخر نقطة في بياني. على الرغم من التقدم الذي أحرزه الصومال في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتدابير التي تخفف من خطر المجاعة، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية وعدد الأشخاص المتضررين من النزاع وتغير المناخ. وننضم إلى الدعوة العاجلة للصومال والأمين العام لسد فجوة التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023، بالإضافة للدعوة إلى مبادرات التنمية المطلوبة لبناء قدرة المجتمع على الصمود.

وللأسف، لا يزال النساء والأطفال أكثر فئات النازحين تضررا، لأنهم أكثر أهداف انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي والتجنيد. وندعو جميع الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وندعو السلطات إلى محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان.

**السيد إيشيكاني** (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة كاتريونا لينغ، الممثلة الخاصة للأمين العام في الصومال، والسيد محمد الأمين سويف، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، والسيدة سيندي ماكين، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، على إحاطاتهم المتبصرة. وأود كذلك أن أرحب ترحيبا حارا بفخامة الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود، وأن أشكره على مشاركته في جلسة اليوم.

يصل الصومال هذا الشهر إلى منعطف هام في عملية انتقاله الأمني. فباستمرار المرحلة الأولى من الخفض التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، تضطلع قوات الأمن الصومالية الآن بمسؤولية أكبر لحماية أراضيها وشعبها. وأود أن أشيد بجميع أفراد البعثة وقوات الأمن الصومالية على تفانيهم من أجل تحقيق السلام والاستقرار في الصومال والمنطقة. وندين الهجوم الإرهابي الأخير على قاعدة العمليات الأمامية التابعة للبعثة في شبيلي السفلى. ونتقدم بتعازينا القلبية لمن جادوا بحياتهم ونتمنى الشفاء العاجل للمصابين.

ونرحب بالتقدم المستمر في العمليات التي يقوم بها الجيش الوطني الصومالي، بمساعدة قوات الدفاع المجتمعية. وفي حين أنه من المتوقع زيادة توسيع عمليات الجيش الوطني الصومالي إلى الجنوب الغربي، فإن تعزيز السيطرة الأمنية للحكومة في المناطق المحررة حديثا مهمة أساسية أيضا في إضعاف حركة الشباب لمنع

تكرار هجماتها. ويكتسي تطوير ما يكفي من قوات التثبيت في هذه المناطق أهمية قصوى، وينبغي أن يظل التعجيل بإصلاح قطاع الأمن في البلد أولوية لهذا الغرض. ونشيد بالبلدان المجاورة المساهمة بقوات في البعثة على دعمها المستمر في تشكيل القوات الصومالية وفي بناء القدرات. ونشيد كذلك بالدور الأساسي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال في دعم بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال.

إن الخطة الانتقالية للصومال مسعى طويل الأجل يتطلب جهودا مستمرة ترمي إلى تحقيق الحكم الرشيد من خلال بناء القدرات المؤسسية. وفي هذا الصدد، تقدر اليابان تقديرا عاليا القيادة القوية للرئيس محمود وتقف إلى جانبها في ظل ظروف صعبة.

إن بسط سلطة الدولة ينبغي أن يكون مستمدا من ضمان رفاه اجتماعي أفضل من خلال تقديم الخدمات الأساسية على نحو يعول عليه. وسيساعد ذلك على كسب ثقة السكان، وهو أمر بالغ الأهمية لإضعاف قدرات حركة الشباب في جميع أنحاء البلد.

ويتعين على كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية أن تعزز المساعدة الشاملة والمنسقة. والتركيز الذي أولاه الرئيس محمود نفسه لتعليم الشعب الصومالي يكتسي أهمية حاسمة. وفي هذا الصدد، ينبغي أيضا النظر في أثر تغير المناخ ومعالجته على النحو الواجب.

وقدساهم بلدي، من جانبه، في تنمية قدرات المسؤولين الحكوميين المحليين بتوفير برامج تدريبية في اليابان لمساعدة جهود بناء المؤسسات في الصومال. كما قدمنا مساعدات غذائية طارئة في المنطقة من خلال برنامج الأغذية العالمي للتخفيف من انعدام الأمن الغذائي وتلبية الاحتياجات الفورية. وينبغي استخدام نظام المنسقين المقيمين بصورة فعالة، وينبغي أن يكون في صميم جهودنا. ويمكن للجنة بناء السلام، بما لديها من قدرة فريدة على تقديم المشورة ومد الجسور، أن تؤدي أيضا دورا هاما في عملية الانتقال، لاستكمال بناء الدولة بقيادة صومالية.

وتشكل النزاعات بين العشائر وداخلها تحديا أمنيا آخر في الصومال. فديناميات العشائر المعقدة متأصلة بعمق في السياسة الوطنية، وينبغي أن يكون التعايش السلمي بين العشائر المختلفة هو أساس استقرار البلد. ويشكل العنف المستمر في لاسعانود، الذي أسفر عن سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين والنازحين، مصدر قلق بالغ. ونشيد بالحوار الوطني الجاري بقيادة الصومال. ويتعين على جميع الأطراف أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس بغية تهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق المصالحة.

إن نجاح المرحلة الانتقالية في الصومال أمر ضروري لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها. وهذا يتطلب دعما مستمرا من المجتمع الدولي، وتواصل اليابان الالتزام بأداء دورها لتحقيق تلك الغاية.

**السيد ديلورانتس** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد سويف، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال، والسيدة ماكين، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، على إحاطتيهما الممتازتين. ونرحب ترحيبا حارا بالسيدة كاتريونا لينغ خلال توليها منصبها بوصفها الممثلة الخاصة للأمين العام في الصومال. لقد وصلت في وقت حرج، وستكتسي قيادتها أهمية حيوية في الأشهر المقبلة. كما نرحب ترحيبا حارا بفخامة الرئيس حسن شيخ محمود ونشكره على إسهامه في جلسة اليوم.

نشيد بالصومال على التزامه الواضح بمحاربة حركة الشباب واستعادة الأمن والاستقرار في البلد وهذا دليل واضح على رغبة الشعب الصومالي في تحقيق السلام والاستقرار والرخاء والحكم الرشيد. ويتطلب التغلب على التحديات المتبقية في الصومال الحفاظ على الزخم الإيجابي بشأن الأمن والمصالحة السياسية والتنمية الاقتصادية. إن تحرير ما تبقى من الأراضي التي تسيطر عليها حركة الشباب في وسط الصومال وضمان حصول المجتمعات المحلية على الدعم الذي تحتاجه للتعافي أمر حيوي لتهيئة الظروف اللازمة لنجاح العمليات في الجنوب. وإن إجراء مناقشة شاملة لمقترحات المجلس الاستشاري

الوطني بشأن الدستور والانتخابات أمر بالغ الأهمية لضمان أن تحظى هذه التغييرات بدعم شعبي واسع.

وثمة حاجة إلى بذل الكثير من الجهد لتحقيق وقف لإطلاق النار لوقف العنف في لاسعانود، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وتيسيرها، وبدء حوار بناء لحل النزاع. ونرحب بالجهود التي بذلتها حكومة الصومال الاتحادية مؤخرا في هذا الصدد.

ولا بد من تعزيز الإدارة المالية للقطاع العام، وإجراء تحقيقات شاملة وذات مصداقية في ادعاءات الفساد، ومساءلة الجناة، من أجل بناء ثقة الجمهور في الحكومة. كما يجب أن نواصل جهودنا الجماعية للاستجابة لحالة الطوارئ الإنسانية المستمرة التي، كما سمعنا جميعا هذا الصباح، تهدد ما يقرب من نصف سكان الصومال.

ونشعر بالتفاؤل بشكل خاص إزاء التزام الصومال بقيادة الجهود الرامية إلى استعادة الأمن والاستقرار في البلد، ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بالشراكة مع الصومال لتحقيق تلك الأهداف المشتركة. ونواصل العمل لاستكمال مساهمتنا في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لقوات الأمن الصومالية، ونشجع المانحين الآخرين على دعم جهود الجيش الوطني الصومالي من خلال تلك الآلية. وعلى الرغم من جهود المساعدة الكبيرة الجارية، لا تزال هناك ثغرات. ويجب أن نعمل معا وأن نفكر بطريقة خلاقة في كيفية معالجة تلك الثغرات لتمكين الاستقرار الطويل الأجل والنمو الاقتصادي والحكم الرشيد في الصومال.

وأخيرا، نرحب بالتقدم المستمر الذي أحرزه الصومال بشأن المعايير المحددة في تقرير الأمين العام الصادر في أيلول/سبتمبر 2022 (S/2022/698) في تقييم طلب البلد من أجل رفع حظر الأسلحة المفروض على الحكومة الاتحادية بشكل كامل. ونتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم والعمل عن كثب مع شركائنا في مجلس الأمن بشأن هذه المسألة عندما يجدد في تشرين الثاني/نوفمبر نظام جزاءات اللجنة المنشأة عملا بالقرار 751 (1992) بشأن حركة الشباب.

**السيد بيريز لوسي** (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بالسيدة كاتريونا لينغ، الممثلة الخاصة للأمين العام، ونتمنى لها كل النجاح في عملها. ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي قام به السيد سوان ونحيط علما بالمعلومات التي قدمها السيد الأمين سويف والسيدة ماكين. كما أنوه وأرحب بحضور رئيس الصومال في جلسة اليوم.

إننا نشجب الاشتباكات التي وقعت بين قوات الأمن والقوات الموالية للمعارضة في بلدة غاروي، حيث قتل نحو 20 شخصا، من بينهم مدنيون، نتيجة لذلك. وندعو إلى وقف تصعيد التوترات واستعادة الهدوء. ونشجع على مواصلة عملية استعراض الدستور على أساس توافق شامل في الآراء، بغية ضمان المشاركة الفعالة للنساء والشباب والمجتمعات المهمشة بهدف تحقيق السلام الدائم، الأمر الذي يتطلب الإرادة السياسية من قادة الصومال. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها قمع العنف المتكرر في أجزاء من البلد. وهذه الحالة تجعل من الصعب تهيئة بيئة مواتية لمكافحة فعالة للتهديد الذي تشكله حركة الشباب الإرهابية للسلام والأمن في الصومال وفي المنطقة. وتدين إكوادور الهجمات التي شنتها الحركة على السكان المدنيين وعلى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، بما في ذلك الهجوم الذي وقع في 26 أيار/مايو على قاعدة أمامية للعمليات تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والذي لقي فيه عدد من الجنود الأوغنديين حتفهم وأصيب آخرون بجروح خطيرة. إن العنف المتكرر، الذي تفاقم بشكل كبير بسبب أعمال حركة الشباب الإرهابية، وهو ما ندين، قد أسفر عن العديد من الضحايا وعشرات الآلاف من المشردين. وقد تفاقم ذلك بسبب الجفاف والفيضانات التي زادت بدورها من تفاقم الوضع الإنساني غير المستقر أصلا.

ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2023/443)، سيواجه ما يقرب من 6,6 ملايين شخص في الصومال انعدام الأمن الغذائي الذي يصل إلى مستوى الأزمات أو ما هو أسوأ في الأشهر المقبلة. إن تهديد حركة الشباب المقلق والمستمر للسلام والأمن والاستقرار في الصومال والمنطقة يجعل ضمان وقف إطلاق النار وبدء حوار وطني يفضي إلى الاستقرار والانتعاش السياسي والاقتصادي أمرا ملحا. وجهود ومبادرات حكومة الصومال الاتحادية وإثيوبيا وشيوخ العشائر حاسمة الأهمية في هذا الصدد. وإلى جانب ذلك، سيكون من المهم النهوض بالتقدم

الذي أحرزه الصومال في المجلس الاستشاري الوطني في بيدواه، حيث تم التوصل إلى اتفاق على نموذج للنظام الاتحادي المالي وأدخلت تعديلات على هيكل الأمن الوطني.

ونكرر التأكيد على الحاجة إلى الحفاظ على الحيز المدني بدون قيود على حرية التعبير وعمل الصحفيين. وتعتبر إكوادور انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها التي ارتكبت ضد مئات الأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير خطيرة جدا. وندين الهجمات التي تستهدف المدارس والمستشفيات، فضلا عن تجنيد الأطفال واختطافهم وتشريدهم، الذين يجب ضمان عودتهم الآمنة والطوعية. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم الجهود الرامية إلى حماية المدنيين في الصومال، بما في ذلك ما يتعلق بالعملية الانتقالية لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. ونود أن نبرز الدور الرئيسي للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية والآليات الإقليمية في عمليات السلام. وترحب إكوادور بجهودها وتؤيد أي مبادرة تدعم كفاءة وفعالية عمليات السلام مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ونعتقد أيضا أن النظم التي تمكن من إدارة الموارد بطريقة مسؤولة وشفافة وتضمن المساءلة وسيادة القانون ضرورية للتصدي للتحديات الأمنية.

وأخيرا، أتفق مع الأمين العام على أن الحوار المستمر سيحقق تقدما في خطة بناء الدولة. ونؤمن إيمانا راسخا بأن السبيل الوحيد للتصدي للتحديات المستمرة في الصومال هو من خلال الوجود المؤسسي، وتعزيز عمليتي السلام والمصالحة، ودعم المجتمع الدولي في تنفيذ الحلول الشاملة.

**السيدة غات** (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشارك الآخرين في الترحيب بالرئيس حسن شيخ محمود في جلسة اليوم. وأشكر الممثلة الخاصة لينغ على إحاطتها وأتمنى لها كل النجاح في دورها الجديد. كما أشكر السيد الأمين سويف، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، والسيدة ماكين، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، على إحاطتيهما.

يسر مالطة أن تلاحظ المشاركة الإيجابية للصومال، والتي تشير إلى التقدم المستدام الذي أحرزه البلد، ويشجعنا الاتفاق الذي توصل إليه مؤخرا المجلس الاستشاري الوطني بشأن نموذج للنظام المالي الاتحادي والتعديلات التي أدخلت على هيكل الأمن الوطني. وبينما تجري الاستعدادات للانتخابات المحلية والبرلمانية العام المقبل، نكرر التأكيد على أنه لا يمكن سماع جميع الأصوات وتمثيلها إلا من خلال انتخابات شاملة للجميع وحرة ونزيهة وحيز مدني آمن. وندعو إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في العمليات السياسية والانتخابية والدستورية. ونشيد بالجهود المبذولة لتنفيذ ميثاق المرأة الصومالية وخطة العمل الوطنية للمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك الحوار المستمر بين أصحاب المصلحة المتعددين بين الوزارات الاتحادية والمجتمع المدني والقيادات النسائية بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. غير أن مالطة لا تزال يساورها القلق إزاء الحالة الأمنية في البلد، ولا سيما العنف المستمر في لاسعانود، الذي أسفر عن سقوط أكثر من 300 ضحية حتى الآن. ونرحب بجهود وقف إطلاق النار التي تبذلها الحكومة الصومالية وإثيوبيا وشيوخ العشائر، بينما نذكر جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

وتدين مالطة بشدة جميع الهجمات التي تشنها حركة الشباب، التي لا تزال تمثل تهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار في الصومال، مع تزايد استخدام الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع والهجمات المعقدة، التي أصاب آخرها قاعدة أمامية للعمليات تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في بولو مارير في 26 أيار/مايو. وسنتذكر حفظة السلام الذين أصيبوا بجروح والذين فقدوا أرواحهم، فضلا عن أسرهم.

ونرحب بالالتزام الذي أبداه الصومال وجيرانه، بمبادرة دول خطة المواجهة التي تجمع بين جيبوتي وإثيوبيا وكينيا. وينبغي لتلك الجهود أن تشجع على إحراز البعثة للمزيد من التقدم في عملية الانتقال الأمني، فضلا عن التنسيق بين دول خط المواجهة والبعثة والشركاء. وتظل مالطة تدعم بعثة الاتحاد الأفريقي ومهامها المنشودة التي ستستكمل بحلول عام 2024. وسيكون من الأهمية بمكان تنويع سبل

دعمها المالي، مع الإقرار بأن الاتحاد الأوروبي قد دعم البعثة الصادر بها تكليف بأكثر من 2,2 بلليون يورو منذ إنشائها.

لا يزال الصومال يتضرر بشدة جراء الصدمات المناخية. ونشيد بدور مستشار الأمن المناخي في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، الذي مكن عمله من التوصل إلى فهم أفضل لتسبب الجفاف والفيضانات المفاجئة في تفاقم النزاعات بين المزارعين والرعاة وتعرض المدنيين للتطرف وتجنيد حركة الشباب لهم. وفي حين تحقق تجنب المجاعة بفضل المساعدات الإنسانية المستمرة من الجهات المانحة، لا يزال من المتوقع أن يعاني 6,6 ملايين من انعدام الأمن الغذائي، ومن المرجح أن يعاني حوالي 1,8 مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد والأمراض المنقولة بالمياه مثل الكوليرا.

ونشعر بقلق بالغ إزاء العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات المشردات داخليا، اللائي يشكلن أكثر من 80 في المائة من النازحين في الصومال. ويجب محاسبة مرتكبي هذه الجرائم. وفي ذلك السياق، نرحب بدعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في التصدي للعوائق التي تعترض المساءلة وإدماج استجابة إنسانية تراعي الفوارق بين الجنسين. وينبغي للشركاء في المجال الإنساني أن يكفلوا التعاون الوثيق بين الوكالات لتلبية احتياجات الحماية الماسة تلك. وتشعر مالطة أيضا بالجزع إزاء العدد الكبير من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك القتل والتشويه وتجنيدهم واستخدامهم كجنود. وندعو جميع الأطراف إلى وقف هذه الانتهاكات ومنعها، بينما نكرر التأكيد على أنه لا يمكن ضمان حماية الأطفال بفعالية إلا من خلال الأطر القانونية وخطط العمل وخرائط الطريق ذات الصلة.

في الختام، تكرر مالطة تأكيد دعمها لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والممثلة الخاصة لينغ. ولا يزال العمل الحاسم الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة يسهم في تحقيق السلام والأمن الدائمين في الصومال. ولا يزال يشجعنا تعدد الأصوات المشاركة في النهوض بأهداف الصومال المتعلقة ببناء الدولة والأمن، وينبغي أن يظل شعب الصومال في صميم هذه الجهود.

**السيد هاوري** (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن ترحيبي الحار بالرئيس حسن شيخ محمود، رئيس جمهورية الصومال الاتحادية، الذي يشهد حضوره على التزامه بالعمل مع مجلس الأمن لضمان أن يتمكن الصومال من العيش في سلام مع جيرانه وداخل حدوده. وأشكر السيدة لينغ، الممثلة الخاصة للأمين العام، والسيد سويف، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال، والسيدة ماكين، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، على إحاطاتهم. وأود أيضا أن أهنئ الممثلة الخاصة على تعيينها مؤخرا، وأتمنى لها ولاية ناجحة في السياق السياسي الحالي المهم.

إن الاتفاق السياسي الأولي الذي توصل إليه المجلس الاستشاري الوطني بشأن اعتماد نموذج انتخابي لشخص واحد وصوت واحد قرار مهم، ونرحب به. وفي هذا الصدد، اتخذت خطوة تاريخية في الصومال بإجراء الانتخابات في بونتلاند. وتدعم سويسرا السلطات المحلية، ولا سيما اللجنة الانتخابية الانتقالية في بونتلاند، في تثقيف الناخبين وتنظيمهم. وبغية النهوض بالأولويات الوطنية، بما في ذلك توثيق التعاون بين الولايات الأعضاء في الاتحاد والحكومة الاتحادية، سنتطرق إلى ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، يجب أن يكون احترام القانون الدولي في صميم الرد على انعدام الأمن في جميع أنحاء البلد. وندين الهجمات المستمرة التي تشنها حركة الشباب وغيرها من الجماعات المسلحة، بما في ذلك الهجمات التي شنها مؤخرا مقاتلو حركة الشباب على القاعدتين الأماميتين لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال في مايرير وشبيلي السفلى وعلى فندق بيرل بيتش في مقديشو. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها الحكومة وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال لمكافحتها. وندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وضمان حماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وفي ذلك الصدد، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء النزاع الدائر في مدينة لاسعانود. وندعو جميع الأطراف إلى تيسير وضمان وصول المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عوائق إلى جميع المحتاجين، والاتفاق على وقف إطلاق النار والدخول في حوار بغية حل ذلك النزاع سلميا.

ثانيا، ينبغي أن تسترشد الجهود المتعلقة بالإنعاش المبكر وبسط سلطة الدولة وبناء السلام في المناطق التي استعيدت من حركة الشباب، بنهج منسق وشامل وجامع. وسيكون ذلك أمرا حيويا لاستعادة العقد الاجتماعي وتوطيده. وبالتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء غير الحكوميين، تدعم سويسرا تشجيع منتديات الحوار وتعزيز مجالس المقاطعات المحلية حتى تتمكن من تقديم الخدمات الأساسية. ونشجع أيضا المشاركة النشطة للمجتمع الصومالي ككل في تعزيز الحكم المحلي الشامل للجميع، وإعطاء صوت للنساء والشباب وعشائر الأقليات، الذين ينبغي الاستماع إليهم جميعا وإدماجهم في عمليات صنع القرار.

ثالثا، نشير إلى الأثر التراكمي للتهديدات التي يشكلها تغير المناخ والنزاع المسلح على استقرار الصومال. وعلى الرغم من أن المعونة الإنسانية والأمطار التي هطلت مؤخرا قد وفرت الإغاثة للسكان المحتاجين، فإن الانتعاش سيستغرق وقتا، لا سيما بالنظر إلى حالات الجفاف الشديدة والواسعة الانتشار في الوقت الراهن، التي أسهمت، إلى جانب الفيضانات مؤخرا، في التشرد. لذلك، يجب أن نستثمر في الاستجابة الإنسانية وبرامج بناء السلام التي تأخذ التكيف مع المناخ في الاعتبار. وإلا فإن الظاهرة الجوية القصوى التالية الناجمة عن تغير المناخ ستترك البلد مرة أخرى على حافة المجاعة وستؤدي إلى تفاقم النزوح والنزاع. أخيرا، يجب الحد من خطر المجاعة من خلال كسر الحلقة المفرغة للعنف وانعدام الأمن الغذائي الحاد، بما يتماشى مع أحكام القرار 2417 (2018).

أود أن أهنئ بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال على الدور الحاسم الذي تضطلع به. وستواصل سويسرا دعم بعثة الأمم المتحدة والصومال وشعبه في جهودهم الرامية إلى بناء السلام وتحقيق مستقبل مزدهر.

**السيدة برودهيرست إستيفال** (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أنا أيضا أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم. أرحب بمشاركة الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود في هذه الجلسة. وأود أن أهنئ كل من السيدة كاتريونا لينغ والسيدة آيسا كيرابو كاسيرا على تعيينهما رئيسة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ورئيسة لمكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال، على التوالي، وأن أؤكد لهما دعم فرنسا الكامل لعملهما. وأود أن أعيد تناول على ثلاث نقاط.

أولا، يجب أن تستمر الإصلاحات المؤسسية في الصومال، ومكافحة حركة الشباب. وترحب فرنسا بالدينامية الجديدة التي اكتسبت زخما خلال العام الماضي في العمل على تنفيذ عدة أولويات وطنية. ويشمل ذلك بشكل خاص النظام الاتحادي، الذي عُزِّز من خلال الحوار المتجدد بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. ويجب أن يصبح تعزيز المؤسسات ووضع مشروع الدستور في صيغته النهائية حقيقة واقعة، ويجب ضمان مشاركة النساء والشباب في جميع تلك العمليات. وتكرر فرنسا إدانتها الشديدة للهجمات الإرهابية التي تشنها حركة الشباب، بما في ذلك ضد بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، وترحب بالجهود الناجحة التي تبذلها الحكومة الصومالية لمكافحة تلك الجماعة. وينبغي أن يستمر هذا العمل بدعم من مبادرة دول خط المواجهة، مع احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وسيساعد بسط سلطة الدولة والحصول على الخدمات الأساسية في الأراضي المستعادة على بناء السلام. وتشعر فرنسا بالقلق أيضا إزاء استمرار العنف في مدينة لاسعانود وترحب بالجهود التي تبذلها الحكومة الصومالية من أجل استئناف الحوار وتهدئة الوضع. ويتحتم حماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق.

ثانيا، يجب حماية أضعف الصوماليين. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يتوقف العنف ضد الأطفال. وتؤيد فرنسا جميع الجهود التي تبذلها الحكومة الصومالية لمواصلة تنفيذ خطة العمل لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم. نشجع أيضا على إنشاء حيز مدني يعطي صوتا للجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ويمكن من المشاركة الكاملة للمرأة في حكم البلد. وتستمر الحالة الإنسانية في التدهور، حيث يحتاج أكثر من نصف الصوماليين إلى المساعدة. وبغية تلبية احتياجات السكان المتضررين من الجفاف منذ كانون الأول/ديسمبر 2021، أود أن

أذكر المجلس بأن الاتحاد الأوروبي قدم معونة إنسانية لصومال قيمتها 170 مليون يورو. وتدعو فرنسا جميع الشركاء الدوليين إلى زيادة مساهماتهم في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية.

ونقطتي الثالثة والأخيرة هي أنه يجب التعجيل بالانتقال الأمني. يستعد مجلس الأمن لتجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. يجب أن تستمر أهداف القرار 2628 (2022) في توجيه الدعم الذي نقدمه حتى يتمكن الصوماليون من تحمل المسؤولية عن أمنهم على المدى المتوسط، وحتى يتسنى لنا تمكين الانسحاب النهائي لبعثة الاتحاد الأفريقي بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2024. وتحقيقا لتلك الغاية، تكتسي الأعمال التحضيرية للمراحل التالية للانسحاب أهمية حاسمة وينبغي تكثيفها. وأود أن أشير إلى أن الاتحاد الأوروبي كان أكبر مساهم مباشر في بعثات الاتحاد الأفريقي في الصومال، حيث بلغ إجمالي مساهمته 2,5 بليون يورو منذ إنشاء أول بعثة في عام 2007. ويجب على الشركاء الآخرين أيضا أن يسهموا في ذلك الجهد. وسيواصل الاتحاد الأوروبي التزامه، الذي سيستمر في النمو لصالح قوات الأمن والدفاع الصومالية. وبناء على ذلك، وافق الاتحاد الأوروبي في بداية العام على تقديم 25 مليون يورو إضافية كمساعدات للجيش الوطني الصومالي للفترة من 2022 إلى 2024. وستزودهم المعونة بمعدات غير فتاكة، وستدعم أعمال البنية التحتية بالتنسيق الوثيق مع بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في الصومال.

ويمكن للرئيس حسن شيخ محمود وحكومته أن يعولوا على دعم فرنسا الكامل في مساعدة الصومال على التقدم على طريق السلام.

*رُفعت الجلسة الساعة 12/20.*